الإعلام
بالكتب المؤلفة
في أحاديث الأحكام

جمع
أبي يعلى البيضاوي
عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد للـه وكفـــــــــى
والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى
أما بعـــــــــــد :

اعلم - رحمك الله – أن [من أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبوية، أعني: معرفة متونها, وأسانيدها, وما يتعلق بهما، ودليل ذلك أن شرعنا مبنيٌ على الكتاب العزيز, والسنن المروية، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهية, لأن أكثر الآيات الفروعية مجملة, وبيانها في السنن، قال الله تعالى:
{ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ }(النحل: من الآية 44)
وقد اتفق العلماء: على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالما بالأحاديث المتعلقة بالأحكام، فثبت أن الاشتغال بالحديث متأكد, وأنه من أفضل أنواع الخيرات، و آكد القربات] [1]
وقد كان الإهتمام بأحاديث الأحكام والحرص على جمعها, وتطلبها, والتعرف عليها غاية الفقهاء المجتهدين , وطلبة العلماء الراسخين, فهذا الإمام (أبو عبد الله الشافعي) المتوفى سنة 204 هـ يقول :
تطلبت أحاديث الأحكام فوجدتها كلها سوى ثلاثين حديثا عند مالك, ووجدتها كلها سوى ستة أحاديث عند ابن عيينة اهـ, نقله (الذهبي) في (تاريخ الإسلام))(1\1461)
وتظهر أهمية العلم بهذا النوع من الأحاديث إذا علمت أن العلماء قد جعلوا من شروط الفقيه المجتهد المطلق أن يكون عالما بها, عارفا بمواضعها, حتى يستطيع استنباط الأحكام الشرعية, وتنزيلها على الوقائع والحوادث
قال (أبو حامد الغزالي) : ويكفيه [أي المجتهد] أن يكون عنده أصل مصحح لجميع أحاديث الأحكام, ((كسنن أبي داود)), و((معرفة السنن)) للبيهقي, أو أصل وقعت العناية فيه لجميع أحاديث الأحكام, و يكفي منه معرفة مواقع كل باب, فيراجعه وقت الحاجة اهـ ذكره (السبكي) في((الإبهاج))(3\254(

---

[1]- ((الرسالة المستطرفة))(ص 219)

وقال العلامة (ابن قدامة) في ((روضة الناظر))(ص 352): والمشترط في معرفة السنة معرفة أحاديث الأحكام, وهي وإن كانت كثيرة فهي محصورة اهـ
وقد حفظ الله تعالى - بمنه وفضله- هذا الدين القويم بأن قيض لهذه الأمة المرحومة أئمة حفاظا, وعلماء أجلاء حفظوا لها سنة نبيها ﷺ,

وقال العلامة (ابن قدامة) في ((روضة الناظر))(ص 352): والمشترط في معرفة السنة معرفة أحاديث الأحكام, وهي وإن كانت كثيرة فهي محصورة اهـ
وقد حفظ الله تعالى - بمنه وفضله- هذا الدين القويم بأن قيض لهذه الأمة المرحومة أئمة حفاظا, وعلماء أجلاء حفظوا لها سنة نبيها ﷺ,

وقال(السخاوي) في ((فتح المغيث))(1\76(: قال (النووي) في خطبه ((شرحه)) أنه ينبغي للمشتغل بالفقه ولغيره الاعتناء به [أي ((سنن أبي داود))] , وبمعرفته المعرفة التامة, فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه, مع سهوله تناوله, وتلخيص أحاديثه, وبراعة مصنفه, واعتناءه بتهذيبه اهـ
وقال (أبو جعفر ابن الزبير): (لأبي داود) في استعياب أحاديث الأحكام ما ليس لغيره اهـ

---

[2]- **((إرشاد الفحول))(1\370)**

ومن أشهر كتب الأحكام المسندة أيضا كتاب ((المنتقى في السنن)) للحافظ (أبي محمد عبد الله بن محمد بن الجارود) المتوفى سنة 307هـ, قال الحافظ (الذهبي) في ((السير)) (14\239): مجلد واحد في الأحكام, لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدا إلا في الناذر, في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاذ اهـ

إلى غير ذلك من الكتب الموسومة ((بالسنن)), فإنها مرتبة على أبواب الفقه, متضمنة لأحاديث الأحكام خاصة

ولما كانت هذه الكتب المباركة المؤلفة في هذه المرحلة الأولى من التدوين مشحونة بالأسانيد المتعددة, ومتضمنة لكثرة الطرق والروايات, وذلك مما يعسر حفظه, ويتعذر ضبطه, ولا يستطيع الإحاطة به إلا المحدث اليقظ, والحافظ الخبير, توجهت همم هؤلاء العلماء وحفاظ الحديث في مرحلة ثانية إلى إيجاد كتب مختصرة, ملخصة مهذبة, لجمع أحاديث الأحكام, وجعلها في كتب مفردة

فقاموا بانتقائها, وجمعها من الكتب المبسوطة المسندة, وجعلوها محذوفة الأسانيد, خالية من تكرار الطرق والروايات, تسهيلا وتيسيرا لحفظها, وتقريبا لها للفقهاء الذين لم يعتنوا بالرواية, ولم يتعانوا آدابها وطرقها, وإنما اختصوا باستنباط الأحكام, والنظر في المسائل الفقهية

وقد كان المنهج الغالب المتبع في تصنيف هذه الكتب المحذوفة الأسانيد هو الترتيب التي اتبعه أصحاب ((السنن)), كالحافظ (أبي داود) و(النسائي) و(ابن ماجة) وغيرهم , ألا وهو البداءة بالأبواب الفقهية المعهودة من طهارة, وصلاة... إلى آخر كتب العبادات, ثم إتباعها بأبواب المعاملات

وقد خرج عن هذه المنهجية الأغلبية كتب قليلة, ككتاب ((المصابيح)) للبغوي, وكتب الأحكام الثلاثة (لعبد الحق الإشبيلي), فقد بدأت بالإيمان ثم العلم, وختمت بالرقائق , والفضائل والفتن وأشراط الساعة, وقد فعل نحوا من ذلك (المحب الطبري) في ((أحكامه الكبرى))

وهذا البحث المتواضع – نفع الله به - جمعت فيه أسماء الكتب المصنفة في أحاديث الأحكام الشرعية الفقهية, المحذوفة الأسانيد, والتي تعرف ((بكتب أحاديث الأحكام)), وقمت بترتيبها على حسب وفيات مؤلفيها, وأوردت مقدمة ما كان مطبوعا منها –إن وقفت عليه - , وذكرت طبعاته, وشروحه, وعدد أحاديثه, وإقوال العلماء في وصفه

فالله العلي القدير أسأل أن ينفع به كاتبه, وقارئه, والناظر فيه, والرجاء ممن انتفع به من طلبة العلم دعوة صالحة بظهر الغيب, وفقني الله وإياهم لصالح العلم والعمل, وجمع بيني وبينهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

كتبه أخوكم في الله أبو يعلى البيضاوي عفا الله عنه

1) ((الصحيح المنتقى)) أو ((بالسنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ))

للحافظ (أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي المصري)) [3].المتوفى سنة 353هـ,

وهو كتاب محذوف الأسانيد. جعله أبوابا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة

قال (التاج السبكي) في كتابه ((شفاء السقام))(ص 19)

قال: وما ذكرته في كتابي هذا مجملا فهو مما أجمعوا على صحته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم. فقد بينت حجته في قبول ما ذكره، ونسبته إلى اختياره دون غيره. وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته، ودللت على انفراده دون غيره .اهـ

وكتابه ذكره (ابن خير الأندلسي) في ((فهرسته)) (170)

فقال : جمع فيه سنن المصنفات الأربعة : كتاب البخاري, ومسلم, و أبى داود, و النسائي

قال (ابن عساكر): رأيت له جزءا من كتاب كبير صنفه في معرفة أهل النقل, يدل على توسعه في الرواية, إلا أن فيه أغالط

2) ((مصابيح السنة))

للحافظ (أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البَغَوي) الشافعي [4] صاحب ((شرح السنة))

طبع لأول بمطبعة بولاق بمصر 1294 في مجلد واحد , ثم صور بدار الفكر بيروت بدون تاريخ, ثم في دار المعرفة بيروت في (4) مجلدات بتحقيق (يوسف المرعشلي), وفي دار الكتب العلمية 1998 في مجلدين بتحقيق (ضحى الخطيب), وفي دار الأرقم بيروت في مجلدين بتحقيق (محمد نزار تميم)قال في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله على عباده الذين اصطفى, والصلاة والسلام التامة الدائمة على رسوله المجتبى, محمد سيد الورى, وعلى آله نجوم الهدى, قال السيد الإمام الأجل السيد

---

[3]- ترجمته في ((تذكرة الحفاظ))(3\937) و((تهذيب تاريخ ابن عساكر))(6\154) و((الأعلام))(3\98), قال الذهبي : الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان البغدادي نزيل مصر, عنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته.

[4]

محيي السنة ناصر الحديث شيخ الإسلام ظهير الدين قدوة الأمة إمام الأئمة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الفراء قدس الله روحه

أما بعد: فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة, وسنن سارت عن معدن الرسالة, و أحاديث جاءت عن سيد المرسلين, وخاتم النبيين, هن مصابيح الدجى, خرجت عن مشكاة التقوى, مما أوردها الأئمة في كتبهم, جمعتها للمنقطعين إلى العبادة, لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظا من السنن, وعونا على ما هم فيه من الطاعة, وتركت ذكر أسانيدها حذرا من الإطالة عليهم, واعتماد على نقل الأئمة, وربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله

,(((((((((((((((((((((((((((((((

```
                                                
```

), وقد طبع في دار الكتب العلمية سنة 1422هـ في (12) مجلدا بتحقيق (أبي عبد الله محمد علي سمك)
2- ((شرح)) الشيخ (علم الدين أبي الحسن على بن محمد السخاوي) المتوفى سنة 643هـ
3- ((شرح)) الشيخ (عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الأبهري) المتوفى في حدود سنة 895 هـ . وسماه: ((منهاج المشكاة))
4- ((حاشية)) للعلامة (السيد أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحنفي)، المتوفى 816هـ
5- ((شرح)) للشيخ (عز الدين الأردبيلي) الشافعي, ذكره (ابن قاضي شهبة) في ((طبقات الشافعية))(3\138), وقال: في (3) أجزاء
6- ((شرح)) الشيخ (على بن سلطان محمد الهروي القاري) الحنفي المتوفى سنة 1014 هـ , وهو ((شرح)) عظيم ممزوج، سماه :((مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح)) في أربعة مجلدات , جمع فيه جميع الشروح والحواشي
طبع في دار الفكر بيروت في (10) مجلدات, ثم في دار الكتب العلمية 1998 في (11) مجلدا بتحقيق (جمال عيتاني)
7- وللشيخ (محمد عبد الحليم بن عبد الرحيم الجشتي) الهندي,كتاب سماه : ((البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكاة)), طبع في المكتبة الإمدادية ملتان باكستان 1392هـ
8- ((شرح)) للشيخ (عبد العزيز الكاهاني السندي) قال الشيخ (عبد الحي الحسني) في (معارف العوارف))(154) : هو شرح بسيط

9- ((شرح)) للشيخ (محمد سعيد بن أحمد العمري السرهندي)
10- ((شرح)) للشيخ (عبد النبي بن عبد الله الشطاري الكجراتي) , سماه : ((ذريعة النجاة))
11- ((شرح)) للسيد (محمد بن جعفر الكتاني الكجراتي)
12- ((شرح)) للشيخ (طيب بن أبى الطيب السندي السرهانبوري)
13- ((شرح)) عليه بالفارسية لبعض علماء كجرات في أربع مجلدات, فرغ من تأليفه سنة 993هـ
14- ((شرح)) للشيخ (عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي) المتوفى سنة 1052هـ, و سماه : ((لمعات التنقيح شرح مرقاة المصابيح)), قال عنه مؤلفه : قد جاء بتوفيق الله وتأييده كتابا حافلا شاملا مفيدا نافعا في شرح الأحاديث النبوية على مصدرها الصلاة والتحية, مشتملة على تحقيقات مفيدة, وتدقيقات بديعة, وفوائد شريفة, و ونكات لطيفة اهـ
15- وله ((شرح)) آخر بالفارسية في أربع مجلدات, سماه : ((أشعة اللمعات)), قال (الحسني): وهو سهل التناول في ضبط الغريب, وضبط المشكلات, مقبول متداول .اهـ
16- وله أيضا كتاب ((منتخب شرح المشكاة)), سماه : ((جامع البركات))، قال (الحسني) في ((معارفه)) : كتاب مفيد جدا
17- ((شرح)) للشيخ العلامة (صديق حسن خان القنوجي) الهندي في مجلد واحد, سماه : ((نجوم المشكاة))
18- ((شرح)) للشيخ (محمد نعيم بن محمد فائض الجونبوري)
19- ((شرح)) بالأردية للشيخ (قطب الدين الدهلوي), سماه : ((مظاهر الحق)), انظر ((معارف العوارف)) للحسني (ص 153)
20- ((شرح)) للشيخ (محمد إدريس الكاندلوي) الهندي في (5) مجلدات كبيرة, ذكره في مقدمة ((نصب الراية تخريج أحاديث الهداية للزيلعي))(ص 51), وطبع في دار إحياء الكتاب العربي بيروت
21- وللشيخ (نور الحسن بن صديق حسن خان القنوجي الهندي) كتاب ((الرحمة المهداة تكملة المشكاة)) جمع فيه الفصل الرابع في كل باب من أبواب ((المشكاة)), ذكره (الحسني) في (ص 145)

22- ((أسماء رجال مشكاة المصابيح)) لمؤلفه, طبع مؤخرا بذيل طبعة دار الكتب العلمية
23- وكذا للشيخ (عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي) كتاب : ((أسماء رجال المشكاة))
24- وقد خرج أحاديثه الحافظ (ابن حجر العسقلاني)، وسماه : ((هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة)), طبع في دار ابن عفان الرياض 1420 في (6) مجلدات بتحقيق (علي حسن الحلبي)
25- و للشيخ (محمد بن إبراهيم المناوي) المتوفى 803 هـ كتاب ((المناهج و التناقيح في تخريج أحاديث المصابيح))
26- واستخرج منه الشيخ (محمد لقمان السلفي) –معاصر- أحاديث الصحيحين , وجمعها في كتاب سماه : ((هدي الثقلين في أحاديث الصحيحين))، طبع في دار الداعي الرياض 1421هـ, وعدد أحاديثه (2704) حديثا

3) ((شفاء الأوام في أحاديث الأحكام))
للأمير (الحسين بن محمد اليحيوي الحسني) الزيدي المتوفى سنة 562 هـ
وهو في أربعة أجزاء في مجلدين ضخمين , انتصر فيه لمذهب الهادي يحيى بن الحسين الزيدي ,ابتدأ تصنيفه بالجزء الثاني من كتاب البيع ثم بالجزء الأول إلى باب ما يصح من النكاح ثم توفي ,فتممه ابن أخته (صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين) المتوفى في أوائل القرن الثامن إلى باب النفقات, ثم تممه بكتاب الرضاع السيد (صلاح بن الجلال) المتوفى سنة 805هـ,
- قال العلامة (الشوكاني) في ((البدر الطالع))(1\299):
وقد سلك هذان العالمان في تتمة كتاب ((الشفاء)) مسلك مصنعة الأمير الحسين في النقل والترجيح والتصحيح, ولولا قيامهما بإتمامه لم يبلغ من الحظ ما بلغ اشتغال الناس به منذ زمان مصنفه إلى الآن.أهـ
وقد خرج أحاديثه الشيخ (علي بن يحيى شرف الدين) المتوفى سنة 978 هـ , قال (يحيى بن الحسين) : حسده بعض أقربائه فأخفاه ولم يظهره اهـ
وكذا خرج أحاديثه القاضي (عبد العزيز بن أحمد الضمدي)المتوفى سنة 1078هـ تخريجا حسنا في مجلد , وهو مخطوط

وللعلامة (محمد بن علي الشوكاني) رحمه الله عليه ((حاشية)) مفيدة نفيسة, سماها : ((وبل الغمام على شفاء الأوام)), طبعت في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة 1416هـ في مجلدين بتحقيق الشيخ (محمد صبحي حسن حلاق)

4) ((أصول الإحكام في الحلال والحرام))
للإمام (المتوكل على الله أحمد بن سليمان الزيدي) المتوفى سنة 566 هـ
جمع فيه ما يزيد على ثلاثة آلاف حديث من أحاديث الأحكام, وهو مرتب على أبواب الفقه, وهو مخطوط , ذكره (الحبشي) في كتابه ((مصادر الفكر باليمن))(ص 534)

5) ((عمدة الأحكام الصغرى))
للحافظ (تقي الدين أبى محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي) الحنبلي المتوفى سنة 600هـ
طبع باسم ((العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام)) سنة 1373 بتحقيق الشيخ المحدث العلامة السيد (أبى الأشبال أحمد بن محمد شاكر المصري) رحمه الله, ثم صور في دارالجيل 1991 وغيرها, وعدد أحاديثه (501) حديثا
قال في أوله: بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله الملك الجبار, الواحد القهار, وأشهد أن لا إله إلا الله, وحده لا شريك له, رب السماوات والأرض وما بينهما العزيز الغفار, وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار, وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه الخيار
أما بعد : فإن بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري, ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري, فأجبته إلي سؤاله رجاء المنفعة وأسأل الله أن ينفعنا به, ومن كتبه, أو سمعه, أو قرأه, أو حفظه, أو نظر فيه, وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم, موجباً للفوز لديه في جنات النعيم, فإنه حسبنا ونعم والوكيل اهـ
وعليه عدة ((شروح)) منها :

1- ((شرح)) الحافظ المجتهد شيخ الإسلام (ابن دقيق العيد), وسماه : ((إحكام الأحكام)) وهو إملاء على تلميذه (عماد الدين بن الأثير الحلبي) المتوفى سنة 699 طبع في بتحقيق الشيخ (أحمد شاكر), ثم بدارالفكر 1997 بتحقيق (عبد القادر عرفان حسونة), وقد أملى (ابن دقيق العد) كتابه هذا على تلميذه القاضي (عماد الدين إسماعيل بن الأثير الحلبي) المتوفى سنة 699هـ
- وللعلامة (محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني) عليه ((حاشية)) نفيسة سماها : ((العدة في شرح العمدة)) طبعت في المطبعة السلفية بمصر 1379في أربع مجلدات, ثم في دار الكتب العلمية 1999 بتحقيق (عادل عبد الموجود) و(علي معوض)
2- ((شرح)) الشيخ (عماد الدين إسماعيل بن الأثير الشافعي) المتوفى سنة 699هـ
3- ((شرح العمدة)) للشيخ (علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان بن العطار) قال ابن قاضي شهبة في ((طبقاته))(271\2) أخذ ((شرح)) ابن دقيق العيد وزاد عليه من ((شرح مسلم للنووي)) فوائد أخر حسنة وسماه : ((إحكام شرح عمدة الأحكام))
4- ((شرح)) للشيخ (علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي) خازن الكتب بالخانقاه السميساطية المتوفى سنة 741 هـ , قال (ابن قاضي شهبة) في ((طبقاته))(42\3): شرح ((عمدة الأحكام))
5- ((شرح)) الشيخ (أحمد بن عبد الرحمن أبو العباس الشاذلي الفاسي المغربي المالكي) نزيل المدينة قال (السخاوي) في ((التحفة اللطيفة))(111\1): شرح ((عمدة الأحكام)) شرحا حسنا.اهـ
6- ((شرح)) أيضا (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي الخطيب) المتوفى سنة 781 هـ, وهو في خمس مجلدات, سماه : ((تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام)) قال الحافظ (ابن حجر): جمع فيه بين كلام (ابن دقيق العيد) و(ابن العطار) و(الفكهاني) وغيرهم .اهـ
7- ((شرح)) أيضا (سراج الدين بن المُلَقِّن الشافعي)المتوفى سنة 804هـ ,قال في ((كشف الظنون)) سماه : ((بالإعلام)) وهو من أحسن مصنفاته, طبع في دار البشائر بيروت في (5) مجلدات

8- ((شرح)) الشيخ (شهاب الدين أبن نعيم أحمد بن عبد الله بن بدر العامري الغزي), قال (ابن قاضي شهبة) في طبقاته(4\78) : شرح قطعة من ((عمدة الأحكام)) وصل فيه إلى أثناء الصداق
9- ((شرح)) أيضا العلامة (مجد الدين الفيروزأبادي) اللغوي صاحب ((القاموس)), وسماه : ((عدة الأحكام في شرح عمدة الأحكام)) وهو في مجلدين
10- ((شرح)) الشيخ (عبد الرحمن بن على بن خلف أبو المعالي الفارسكورى) الشافعي المتوفى في سنة 808 هـ قال الكتاني : شرحا دل على كثرة فضله
11- ((شرح)) الشيخ (أحمد بن عمار القاهري المصري المالكي) المعروف (بابن عمار), وسماه : ((غاية الإلهام في شرح عمدة الأحكام)) في ثلاث مجلدات, ذكره (الشوكاني) في ((البدر الطالع))(2\232)
12- ((شرح)) السيد (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن محمد بن الحسين بن أبى الوفاء العلوي الحسيني) المتوفى سنة 875 هـ , سماه : ((عدة الحكام)), ذكره (ابن بدران) في ((المدخل))(ص 470)
13- ((شرح)) الشيخ (البرماوي) الشافعي
14- ((شرح)) الشيخ (أحمد بن عبد الله الغزي الدمشقي)) وصل فيه إلى باب الصداق , ومات عنه , فأتمه الشيخ (رضي الدين الغزي)
15- ((شرح)) الشيخ (علي بن أحمد بن مكابر الشظبي المسوري اليمني) المتوفى سنة 909هـ , اختصره من ((شرح)) ابن دقيق العيد , وزاد عليه مذهب الإمام الهادي الزيدي
16- ((شرح))الشيخ (محمد بن أحمد السفاريني) الحنبلي المتوفى في سنة 1188هـ ,في مجلدين , ذكره (ابن بدران) في ((المدخل))(ص 470) وقال : وقد كنت طالعته قديما أثناء الطلب, ثم إني كنت ممن ولع في هذا الكتاب, وقرأته درسا في جامع بني أمية تحت قبة النسر اهـ
17- وشرحه أيضا الشيخ (الحسن بن خالد الحازمي) المتوفى سنة 1234 هـ
18- ((شرح)) للشيخ (عبد القادر بن بدران الدمشقي الحنبلي) المتوفى سنة 1346هـ
ذكره في ((المدخل))(ص 204) وقال : ثم شرحته في مجلدين, وسميته : ((موارد الأفهام على سلسبيل عمدة

الأحكام)) سائلا منه تعالى أن ينفع به من يطالعه بمنه وكرمه اهـ
19- ونظمه الشيخ (عبد الله بن محمد الأمير الصنعاني) المتوفى سنة 1242 هـ, ثم شرحه بكتاب : ((فتح السلام على نظم عمدة الأحكام)), ذكره (زبارة) في كتابه ((أجود المسلسلات))
20- ((شرح)) الشيخ (عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل البسام) سماه ((تيسير العلام)), في مجلدين, وهو مطبوع عدة طبعات
21- ((شرح)) الشيخ (محمد بن صالح العثيمين), سماه : ((تنبيه الأفهام)) مطبوع متداول

6) ((عمدة الأحكام الكبرى))
له أيضا ,قال الحافظ (الذهبي) في ((السير))(21\448): مجلد
قال (ابن بدران الدمشقي) في ((المدخل))(ص 243) : هو في ثلاث مجلدات, عز نظيره .اهـ, طبع في مجلد بتحقيق (فوزي عبد المطلب), وعدد أحاديثه ( ) حديثا

7) ((الأحكام الكبرى)) له ايضا
ذكرها (الـذهبي) فـي ((السـير))(21\448), وذكـر الحـافظ (ابن عبد الهادي) في ((شرح علـل ابـن أبـي حـاتم) (ص): أحكامه الكبرى التي بالأسانيد اهـ

8) ((الجامع الصغير في الأحكام))
له أيضا, ذكره (الذهبي) في ((السير))(21\447) وقال : لم يتم

9) ((الجامع لنكت الأحكام المستخرج من الكتب المشهورة في الإسلام))
للشيخ (أبي القاسم زيدون بن علي السبيعي القيرواني), وهو من مرويات القاضي (عياض) في ((فهرسة شيوخه)) المسمى بـ((الغنية))(ص 99))
وذكره الحافظ (عبد الحق)) في مقدمة ((أحكامه الوسطى))(1\68) فقال : إن أبا القاسم رحمه الله أخذ الأحاديث

غثها وسمينها وصحيحها وسقيمها فأخرجها بجملتها, ولم يتكلم في شيء من عللها إلا في الشيء اليسير والنادر القليل, وقد ترك أحاديث في الأحكام لم يخرجها إذ لم تكن في الكتب التي اخرج حديثها, وإن كان فيها أحاديث معتلة, فقد اخرج أمثالها في الوهن, وأيضا فان أبا القاسم عمد إلي الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترجم عليه بأسماء عديدة, ولم يذكر إلا لفظا واحدا , ولم يبين لفظ من هو ولا من انفرد به,وقلما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف لفظ أو معنى أو زيادة أو نقصان, ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل أو في الحديث من المائة أو في اكثر أو في مكان من ذلك, وليس الاختلاف في الحديث مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقا, ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله, ويعزى كل لفظ إلى الناطق به.اهـ

10) ((الأحكام))

- للشيخ (أبي جعفر أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي) المعروف (بابن أبى مروان) المتوفى سنة 549هـ

ذكره (ابن الأبار) في ((صلة الصلة))(55\1) فقال:
له تأليف مفيد في الحديث سماه : ((المنتخب المنتقى)) , جمع فيه ما افترق من أمهات المسندات من نوازل الشرع , وعليه بنى كتابه (أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي) في ((الأحكام)), ومنه استفاد, وكان صاحبا لأبى جعفر هذا وملازما له .اهـ

11) ((الأحكام الوسطى)

للحافظ (أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الأزدي الإشبيلي) ويعرف (بابن الخراط) [5]

---

[5]- هو الحافظ أبو محمد عبد الحق بن غالب المحاربي, كان فقيها عالما بالتفسير والأحكام والحديث والفقه و النحو واللغة و الأدب, ولي القضاء بمدينة المرية, من كتبه (الجمع بين الصحيحين ط) و(الجمع بين الكتب الستة) وكتاب (في المعتل من الحديث), وغير ذلك , توفي سنة 518هـ ترجمته في (الديباج المذهب)(174\1)

قال (السبكي) في ((شفاء السقام))(ص) : وهي المشهورة اليوم ((بالكبرى)) ذكر في خطبتها: أن سكوته عن الحديث دليل على صحته في ما نعلم اهـ ,
طبعت ((الوسطى)) في مكتبة الرشد في (4) مجلدات 1995 بتحقيق الشيخين (حمدي السلفي) و(صبحي السامرائي), قال (عبد الحق في مقدمة (الوسطى):
بسم الله الرحمن الرحيم, وصلى الله على سيدنا محمد, وعلى آله وصحبه وسلم, قال الفقيه المحدث الحافظ, أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي, رحمه الله تعالى الحمد لله رب العالمين, والصلاة والتسليم على محمد خاتم النبيين, وإمام المرسلين و على جميع عباد الله الصالحين أما بعد : وفقنا الله وإياك, فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقا من حديث رسول الله

и того, что они должны были сделать и какие из них не были выполнены и
что они могут сделать по этому поводу и какие меры они могут принять и
которые они могут предпринять по этому поводу: какие из них были, что они
сделали, что они должны были сделать и какие из них не были выполнены,

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] [6]

ما يريحك من تعبك , ويغنيك عن نصبك فما فائدتك فيما قصدت, وما الفائدة التي تعود عليك في هذا الذي جمعت, فأقول والله المستعان, إن لكل أحد رأيا يراه, و طريقا يلتمسه ويتوخاه.

وإن أبا القاسم رحمه الله أخذ الأحاديث غثها وسمينها, وصحيحها وسقيمها, فأخرجها بجملتها, ولم يتكلم في شيء من عللها, إلا في الشيء اليسير, والنادر القليل, وقد ترك أحاديث في الأحكام لم يخرجها, إذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثها, وإن كان فيها أحاديث معتلة, فقد أخرج أمثالها في الوهن

وأيضا فان أبا القاسم عمد إلي الحديث فأخرجه من كتب كثيرة, وترجم عليه بأسماء عديدة, ولم يذكر إلا لفظا واحدا , ولم يبين لفظ من هو, ولا من انفرد به.

وقلما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف لفظ أو معنى, أو زيادة أو نقصان, ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل, أو في الحديث من المائة, أو في أكثر, أو في مكان من ذلك, وليس الاختلاف في الحديث مما يقدح في الحديث, إذا كان المعنى متفقا, ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله, ويعزى كل لفظ إلى الناطق به.

وأما ما كان في الحديث من الإختلاف معنى أو زيادة أو نقصان, فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه, وتهذيبه, وتحصيله, حتى يعرف صاحب الحكم الزائد, والمعنى المختلف, وإنما ترجم رحمه الله على الحديث الواحد بما

---

[6]- كذا في المطبوع ولعل الصواب [زيدون] فهو الشيخ (أبي القاسم زيدون بن علي السبيعي القيرواني) وكتابه اسمه : ((الجامع لنكت الأحكام المستخرج من الكتب المشهورة في الإسلام)), وهو من مرويات القاضي (عياض) في فهرسته ((الغنية))(ص 99)

ترجم عليه من الكتب, لتعرف شهرة الحديث, وإخراج الناس له.
وعمدت أنا إلى الحديث وأخرجته من كتاب واحد, ولفظ واحد, وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد, و بلفظ واحد ليعرف صاحب اللفظ, ويتبين صاحب النص, وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة.
وإن الحديث إذا جاء من طريق واحد صحيح, ولم يجئ ما يعارضه فإنه يوجب العمل, وتلزم به الحجة, كما يوجب العمل وتلزم به الحجة إذا جاء من طريق كثيرة, وإن كانت النفس إلى الكثرة أميل, وبها أطيب, إذا كانت الكثرة إنما اجتمعت ممن يوثق بحديثه,ويعتمد على روايته, وإن ذكر الحديث في مواضع كثيرة, ومجيئه في دواوين عديدة, شهرته عند الناس لا يخرجه عن منزلته, ولا يرفعه عن درجته في الحقيقة, وإنه إذا رجع إلى طريق واحد حكم له بحكم الواحد, فإن كان صحيحا حكم له بحكم الصحيح, وإن كان سقيما حكم له بحكم السقيم, لأن الفرع لا يطيب إلا بطيب الأصل, وكما أن التواتر إذا رجع إلى آحاد حكم له بحكم الآحاد, إلا أن يكون الإجماع على عمل يوافق حديثا معتلا, فإن الإجماع حكم آخر وهو الأصل.الثالث الذي يرجع إليه, وليس ينظر على علة الحديث, ولا لضعف الراوي ولا لتركه
ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج أبي القاسم رحمه الله حديثها إلا كتاب الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري, وأبي الحسن مسلم بن الحجاج, رحمة الله عليهما وسائرها لم يعرف بالصحة,ولا اشتهر بها و إن كان فيها من الصحيح ما لم يجيء في الكتابين, كما أن فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه, والتنبيه عليه, والتمييز له, وإلا كان قارئه والعامل به يسير في ظلماء, ويخبط في عشواء
مع أن أحاديث في الكتابين قد تكلم فيها, ولم يسلم لصاحبها إخراجها في جملة الصحيح, وإن كان ذلك الإعتراض لا يخرج الكتابين عن تسميتها بالصحيحين, ومع أن بعض الكلام في تلك الأحاديث تعسف وتشطط لا يصغى إليه, ولا يعرج عليه
وقد أخرجت في هذا الكتاب أحاديث قليلة من كتاب, وتركتها في كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه, ثم نبهت على كونها في ذلك الكتاب المشهور, وإنما فعلت

ذلك لزيادة في الحديث , أو لبيانه, أو لكماله, و حسن سياقه, أو لقوة سند في ذلك الحديث على غيره, ومنها ما فعلته نسيانا, ونبهت على الكل, وقد يكون حديثا بإسناد صحيح, و له إسناد آخر أنزل منه في الصحة, لكن يكون لفظ الإسناد النازل أحسن مساقا أو أبين, فآخذه لما فيه من البيان و حسن المساق, إذ المعنى واحد, وإذ هو صحيح من أجل الإسناد الآخر
أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى, فإنه وإن كان معتلا أكتبه, لأن معهما يقويه ويذهب علته, وهذا النوع المعتذر عنه غي هذا المجموع قليل
وجعلت هذا الكتاب المختصر, ليسهل حفظه, ويقرب تناوله, وتتيسر فائدته, إلا أحاديث يسيرة ذكرت سندها, أو بعضه ليتبين الراوي المتكلم فيه, لأنه ربما كان الراوي لا يعرف إلا حتى يذكر عن من روي, ومن روى عنه, وربما فعلت ذلك لقرب السند, وربما ذكرت من الإسناد رجلا مشهورا يدور الحديث عليه, ويعرف به كما تقدم, وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت, ومنه أكثر ما نقلت.
وإلى الله عز وجل أرغب, ومنه تبارك وتعالى أسأل وأطلب, أن يجعل ذلك خالصا لوجهه, مقربا إليه, مزلفا لديه, وأن يعين على العمل به, والأخذ بما فيه, وأن ييسر لنا طريق النجاة, وسبيل الهداة, وأن يرزقنا طيب الحياة, وكرم الوفاة, برحمته لا رب غيره, وهو المستعان, وعليه التكلان, ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اهـ

قال محقق كتاب ((بيان الوهم))(1\176) : لما كانت ((الأحكام الكبرى)) طويلة بأسانيدها اختصر منها المؤلف ((الأحكام الوسطى)) بحذف الأسانيد وجملة من الكتب والمتون ,توجد في تلك دون هذه وعوضها في هذه بالإكثار من الكلام على علل الأحاديث واختلاف ناقليه وتحرير الزيادات فيه. . .ومن خصائص ((الأحكام الوسطى)) أن المؤلف حشد فيها من الأحاديث كما هائلا الزم فيها الصناعة الحديثية من الكلام على كل حديث حديث و التعقيب عليه بما فيه من علة إن كانت ثم التنصيص على التصحيح والتضعيف.اهـ
وقد وضع عليها الحافظ الناقد (أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحِمْيَري الكناني)، المعروف (بابن القَطّان)،

المتوفى سنة 628هـ،كتابه المسمى ((ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام))[7]
قال في مقدمته : بسم الله الرحمن الرحيم, قال الشيخ الفقيه المحدث العالم الأوحد أبو الحسن علي بن الشيخ الفقيه المرحوم (أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن يحيى المعروف بابن القطان) رحمه الله و رضي عنه :
الحمد لله كما يحق له ويجب, التسليم على محمد نبيه المصطفى المنتخب
وبعد: فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الإشبيلي رحمة الله عليه قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أحكام أفعل المكلفين علما نافعا, وأجرا قائما زكا به عمله, ونجح فيه سعيه, وظهر عليه ما صلح فيه من نيته, وصح من طويته, فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر, و تلقي بالقبول, وحق له ذلك, لجودة تصنيفه, واقتصاده, وجودة اختياره, فلقد أحسن فيه ما شاء, وأبدع فوق ما أراد, وأربى على الغاية وزاد, ودل منه على حفظ وإتقان, وعلم وفهم, واطلاع و اتساع, فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية إلا والكتاب المذكور عنده, أو نفسه معلقة به
فقد حداهم حسن تأليفه على الإكباب عليه, وإيثاره, وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث من فقهاء ومتكلمين وأصوليين, فإنهم الذين قد قنعوا به, ولم يبغوا سواه, حتى لربما جر عليهم جهالات. منها اعتقاد أحدهم أنه لو نظر في كتب الحديث نظر أهله, فرواها وتفقد أسانيدها, وتعرف أحوال رواتها فعلم بذلك صحة الصحيح, وسقم السقيم, وحسن الحسن, فاته كثير مما احتوى عليه الكتاب المذكور من مشتت الأحاديث, التي لا تحتوي إلا ما يتعذر على الأكثر من الناس جمعه

---

[7]- طبع في دار طيبة بالرياض 1997 في (6) مجلدات بتحقيق (الحسين آيت سعيد) قال الحافظ في ((النكت ص 167)) : قد تتبع (أبو الحسن بن القطان) الأحاديث التي سكت (عبد الحق) ف ي((أحكامه)) عن ذكر عللها بما فيه مقنع وهو وإن كان قد تعنت في كثير منه فهو مع ذلك جم الفائدة . اهـ, وللحافظ (الذهبي) ((مختصر كتاب الوهم والإيهام)) طبع في دار الثقافة المغرب 1988 في جزء لطيف بتحقيق (د. فاروق حمادة) بلغت الأحاديث التي تتبعه فيها (91) حديثا

وهذا ممن اعتقده غلط, بل إتقان كتاب من كتب الحديث, وتعرفه كما يجب, يحصل له أكثر مما يحصل له الكتاب المذكور من صناعة النقل, فإنه ما من حديث يبحث عنه حق البحث, إلا ويجتمع له من أطرافه وضم ما في معناه إليه, و التنبه لما يعارضه في جميع ما يقتضيه, أو بعضه, أو ما يعاضده, ومعرفة أحوال نقلته, وتواريخهم ما يفتح له في الألف من الأحاديث.
وكذلك يجر عليهم أيضا اعتقاد أن ما ذكره من عند البخاري مثلا لا بد فيه من البخاري, وما علم أنه ربما يكون عند جميعهم, وما ذكره من عند أبي داود, ربما ليس هو عند الترمذي, أو النسائي, ولذلك ذكره من عند أبي داود, وما علم أنه ربما لم يخل منه كتاب أيضا.
وكذلك أيضا يجر عليهم تحصيل الأحاديث مشتتة غاية التشتت, بحيث يتعرض للغلط في نسبتها إلى مواضعها بأدنى غيبة عنها, ولذلك ما ترى المشتغلين به, الآخذين أنفسهم بحفظه, ينسبون إلى مسلم ما ليس عنده, أو إلى غيره ما لم يذكر كذلك, وربما شعر أحدهم بأنه بذلك مدلس, كتدليس من يروي ما لم يسمع عمن قد روي عنه, من حيث يوهم قوله ذكر مسلم, أو البخاري كذا, أنه قد رأى ذلك في موضعه, ونقله من حيث ذكر, فيتحرج من ذلك أحدهم, فيحوجه ذلك إلى أن يقول ذكره عبد الحق فيحصل من ذلك في مثل ما يحصل فيه من يذكر من النحو مسألة وهي في كتاب سيبويه, أو يذكر مسألة في الفقه هي في أمهات كتبه, فينسبها إلى متأخري الناقلين منها, بخلاف ما يتحصل الأمر عليه في نفس قارئ كتاب مسلم, أو أبي داود مثلا, فإنه يعلم الأبواب مرتبة مصنفة, وأطرافها من غيره, وما عليه من زيادات , أو معارضات أو معاضدات, مرتبة في خاطره بحيث لا يختل ولا يتثبج إلا في النذرة
والذي يحصل من علم صحة هذا الذي وصفناه للمزاول أكثر, وأبين مما وصفنا منه, فالكتاب المذكور من حيث حسنه وكثرة ما فيه, قد جر الإعراض عن النظر الصحيح, والترتيب الأولى من تحصيل الشيء من معدنه, وأخذ من حيث أخذه هو وغيره.
هذا على تقدير سلامته من اختلال نقل, أو إغفال, أو خطأ, في نظر أهل هذا الشأن, فأما والأمر على هذا, فقد يجب أن يكون نظر من يقرؤه وبحثه أكثر وأكبر من بحث من يقرأ أصلا من الأصول, لا كما يصنعه كثير ممن أكب عليه, من

اعتمادهم على ما نقل, وتقليدهم إياه فيما رأى وذهب إليه من تصحيح أو تسقيم, وقد يعمم بعضهم هذه القضية في جميع نظر المحدث, ويقول: إنه كله تقليد, وإن غاية ما ينتهي إليه الناظر بنظرهم, تقليد معدل أو مجرح, فهو كتقليد مصحح أو مضعف للحديث
وهذا ممن يقوله خطأ, بل ينتهي الأمر بالمحدث إلى ما هو الحق من قبول الرواية, ورد الرأي, فهو لا يقلد من صحح, ولا من ضعف, كما لا يقلد من حرم, ولا من حلل, فإنها في العلمين مسائل مجتهدة, لكنه يقبل من رواية العدل الناقل له من أحوال من روى عنه الحديث, ما يحصل عنده الثقة بنقله, أو عكس ذلك
ونقلهم لذلك إما مفصلا, وإما مجملا, بلفظ مصطلح عليه, كألفاظ التعديل والتجريح, فإنهم قد تواضعوا عليها بدلا من التطوف على جزئيات الأحوال, وتأديتها على التفصيل
فكما كان يحصل لنا من نقل العدل إذا قال لنا: إن فلانا كان ورعا حافظا, ضابطا, فهما, عالما أن فلانا المذكور مقبول الرواية, مرجح جانب صدقه على جانب كذبه, فكذلك يحصل لنا ذلك, إذا قال لفظا من الألفاظ المصطلح عليها, و لبيان المعنى والانفصال عما يعترض به عليه مواضعه
ولما كان الحال على ما وصفت من احتواء الكتاب المذكور على ما لا يعصم منه أحد, ولا سيما من جمع جمعه, وأكثر إكثاره, وكفى المرء نبلا أن تعد معايبه, تجردت لذكر المعثور عليه من ذلك, فذكرته مفيدا به, وممثلا لما لم أعثر عليه من نوعه, إذ الإحاطة متعذرة, وانحصر لي ذلك في أمرين وهما نقله ونظره أما نقله فأبواب منها:
باب ذكر الزيادة في الأسانيد, 2- باب ذكر النقص في الأسانيد, 3- باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها, 4- باب ذكر الأحاديث يوردها من موضع عن راو , ثم يردفها زيادة, أو حديثا من موضع آخر, موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد, أو في تلك القصة, أو في ذلك الموضع, وليس كذلك, 5- باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على آخر, أو إردافها إياها, أنها مثلها في مقتضياتها, وليست كذلك, 6- باب أشياء مفترقة تغيرت في نقله, أو بعده عما هي عليه, 7- باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم عما هي عليه, 8- باب ذكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا, أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها, أو ليست كما ذكر, 9- باب ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة, وهي موقوفة, أو

مشكوك في رفعها, 10- باب ذكر ما جاء موقوفا, وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع, 11- باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها, 12- باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها, ومتناولها أقرب وأشهر وها هنا انتهى القسم الأول الراجع إلى نقله, فإن جميع هذه الأبواب أوهام, إما منه, وإما ممن بعده
فأما ما يرجع إلى نظره فمنه: 1- باب ذكر أحاديث أوردها إلى أنها متصلة, وهي منقطعة, أو مشكوك في اتصالها, 2- باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع, وهي متصلة, 3- باب ذكر أحاديث ذكرها على أنها مرسلة, لا عيب لها سوى الإرسال, وهي معتلة بغيره, ولم يبين ذلك منها, 4- باب ذكر أحاديث أعلها برجال, وفيها من هو مثلهم, أ, أضعف, أو مجهول لا يعرف, 5- باب ذكر أحاديث أعلها بما ليس بعلة, وترك ذكر عللها, 6- باب ذكر أحاديث أعلها, ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل, 7- باب ذكر أحاديث سكت عنها, وقد ذكر أسانيدها, أو قطعا منها, ولم يبين من أمرها شيئا 7- باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها, وليست بصحيحة, 10- باب ذكر أحاديث أتبعها كلاما منه كلاما لا يبين منه مذهبه فيها, فنبين أحوالها, من صحة أو سقم, أو حسن, 11- باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة, أو حسنة, وهي ضعيفة من تلك الطرق, صحيحة أو حسنة من غيرها, 12- باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها, وهي ضعيفة منها, صحيحة أو حسنة من طرق أخر, 13- باب ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة, أو حسنة, وما أعلها به ليس بعلة, 14- باب ذكر أحاديث ضعفها, ولم يبين بماذا, وضعفها إنما هو الانقطاع, أو توهمه, 15- باب ذكر أمور جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارها, فأغفل ذلك أو تناقض فيه, 16- باب ذكر رجال لم يعرفهم, وهم ثقات, أو ضعاف, أو اختلف فيهم, 17- باب ذكر أحاديث عرف ببعض رواتها فاخطأ في التعريف بهم, 18- باب ذكر رجال ضعفهم بما لا يستحقون, وأشياء ذكرها عن غيره, محتاجة إلى التعقب, 19- باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة, أو مكملة, أو متممة, 20- باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه ما أخرج من حديث, أو تعليل, أو تجريح, أو تعديل, 21- باب ذكر مضامين هذا الكتاب على نسق التصنيف

فهذا هو القسم الراجع إلى نظره, ما عدا البابين الأخيرين, فجميع هذا القسم إيهام منه لصحة سقيم, أو لسقم صحيح, أو لاتصال منقطع, أو لانقطاع متصل, أو لرفع موقوف, أو لوقف مرفوع, إن لثقة ضعيف, أو لضعف ثقة, أو لتيقن مشكوك, أو لتشكك في مستيقن, إلى غير ذلك من مضمنه, وباعتبار هذين القسمين من الأوهام والايهامات سميناه كتاب : (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام), والباب الذي هو لذكر الزيادة المفسرة, أو المكملة هو باب يتسع, ويكثر مضمنه, ولن نقصده بالجمع, فالذي ذكرنا فيه إنما هو المتيسر ذكره, ولعلنا نعثر منه على أكثر من ذلك بعد إن شاء الله

وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح, المفيدة أحكاما لأفعال المكلفين, لست أعني ما ترك من حسن, أو ضعيف فان هذا قد اعترف هو بالعجز عنه, وهو فوق ما ذكر, بل من قسم الصحيح فرأيته أمرا يكثر, أو يتعذر الإحاطة به, ورأيت منه أيضا كثيرا لا أشك في أنه تركه قصدا, بعد العلم به, والوقف عليه, وعلمت ذلك إما بأن رأيته قد كتبه في كتابه الكبير[8], الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها, الذي منه اختصر هذا, وإما بان يكون مذكورا في باب واحد من مصنف, أو في حديث صحابي واحد من مسند, مع ذكر ما ذكر هنا

فعلمت أنه ترك ذلك قصدا, خطأ أو صوابا, فأعرضت عن هذا المعنى, وهو أيضا إذا تعرض له لا يصلح أن يكون في باب من كتاب, بل ديوانا قائما بنفسه, يتجنب فيه ما ذكره هو فقط

وقد يظن ظان أن كتابنا هذا مقصور الإفادة على من له بكتاب أبي محمد عبد الحق اعتناء, فذلك الذي يستفيد منه إصلاح خلل, أو تنبيها على مغفل

وهذا الظن ممن يظنه خطأ, بل لو كان كتابنا قائما بنفسه, غير مشير إلىكتاب أبي محمد المذكور, كان بما فيه من التنبيه على نكت حديثية خلت عنها وعن أمثالها الكتب, وتعريف برجال يعز وجودهم, ويتعذر الوقوف على الموضع الذي استفدنا أحوالهم منها, وأحاديث أفدنا فوائد في متونها, أو في أسانيدها, وعلل نبهنا عليها, وأصول أشرنا إليها أفيد كتاب, وأعظم ثمرة تجتنى

---

[8]- يقصد (الأحكام الكبرى) وقد طبع الموجود منها

ومن له بهذا الشأن اعتناء, يعرف صحة ما قلناه, وقد كاد مما لم نسبق إلي مثله في الصناعة الحديثية, وترتيب النظر فيها, المستفاد بطول البحث, وكثرة المصاحبة, والمناظرة, والمفاوضة, وشدة الاعتناء, ووجود الكتب المتعذر وجودها على غيرنا, مما تيسر الإنعام به من الله سبحانه علينا, له الحمد والشكر, فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه, بل وفي مواضع لم يرها هو قط, بل لعله ما سمع بها, إلا أحاديث يسرة جدا, لم أقف عليها في مواضعها, ولم آأل جهدا, ولا أدعي سلامة من الخطأ, لكني أتيت بالمستطاع, فإن أصبت فأرجو تضعيف الأجر, والله يعفو عن الزلل, ويتفضل بإجزال ثواب بذل المجهود, ولا حول ولا قوة إلا بالله, وهذا حين ابتدئ مستعينا بالله سبحانه اهـ

- قال (الحافظ الذهبي) : وهو يدل على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف بحيث أنه أخذ يلين (هشام بن عروة) ونحوه اهـ.
- وقال أيضا في ((السير))(21\200): صنف الحافظ القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي الفاسي المشهور بابن القطان كتابا نفيسا في مجلدتين سماه ((الوهم والإيهام)) فيما وقع من الخلل في الأحكام الكبرى لعبد الحق يناقشه فيه فيما يتعلق بالعلل وبالحرج والتعديل طالعته وعلقت منه فوائد جليلة.اهـ
- وقد تعقب ((كتابه)) هذا في توهيمه (لعبد الحق) تلميذه الحافظ (أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق) في كتاب سماه: بكتاب ((المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال)) تعقبا ظهر فيه كما قاله الشيخ (القصار) إدراكه ونبله وبراعة نقده إلا أنه تولى تخريج بعضه من المبيضة, ثم اخترمته المنية, ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات, وكتب ما تركه المؤلف بياضا (أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رُشيد السبتي) الفهري المالكي المتوفى سنة 722هـ ، صاحب ((الرحلة)) المشهورة
طبع كتاب ((المآخذ الحفال)) في مكتبة أضواء السلف 1425هـ في (3) مجلدات بتحقيق (محمد خرشافي)

- وجمع القاضي (أبو عبد الله بن عبد الملك المراكشي) المتوفى سنة 703هـ بين كتابي ((ابن القطان) و(ابن المواق) مع زيادات نبيلة من قبله, فقال في كتابه: ((الذيل والتكملة))(1\273):
وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين مضافين إلى سائر أحاديث الأحكام, وعلى ترتيب وتكميل ما نقص منها, فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات و أغزرها فائدة ,حتى لو قلت : إنه لم يؤلف في بابه مثله لن أبعد .اهـ
- وقام الحافظ (مغلطاي بن قليج الحنفي) المتوفى سنة 762 هـ بترتيب ((بيان الوهم لابن القطان)) وأضافه إلى ((الأحكام)), وسماه : ((منارة الإسلام)), ذكره الحافظ في ((الدرر الكامنة))(6\116)
- وشرع الشيخ (صدر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر العثماني) الشافعي المعروف (بابن المرحل) و (بابن الوكيل) المتوفى سنة 716هـ في شرح ((الأحكام)) لعبد الحق , فكتب منه ثلاث مجلدات دالات على تبحره في الحديث, والفقه, والأصول, ذكره (ابن قاضي شهبة) في ((طبقاته))(2\234)
- وللشيخ (أبي عبد الله حمد بن علي الصنهاجي) يعرف (بالندرومي) كتاب ((الإعلام بفوائد الأحكام لعبد الحق الإشبيلي)), ذكره في ((صلة الصلة))(2\166) ولم يعين على أي أحكامه وضعه

12) ((الأحكام الصغرى في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب))
له أيضا طبعت في مكتبة ابن تيمية مصر 1413مجلدين , بتحقيق (أم محمد بنت أحمد الهليس)
قال (عبد الحق) في مقدمتها : بسم الله الرحمن الرحيم, رب تمم بخير, قال الشيخ الفقيه الحافظ المحدث أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي رحمه الله :
الحمد لله رب العالمين, والصلاة والتسليم على محمد خاتم النبيين, وإمام المرسلين, وعلى صحابته الطاهرين, وجميع عباد الله الصالحين
أما بعد : وفقنا الله أجمعين لطاعته, وأمدنا بمعونته, وتوفانا على شريعته, فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقا

من حديث رسول الله ﷺ [illegible]

- [illegible]:

ﷺ- [illegible] [illegible]

ﷺ- [illegible] [illegible]

[illegible]

13) ((الأحكام الشرعية الكبرى))

(لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي)، المعروف : (بابن الخَرّاط) في ست مجلدات، انتقاها من كتب الأحاديث

طبعت في مكتبة الرشد الرياض 1422هـ بتحقيق (أبي عبد الله حسين بن عكاشة) في (6) مجلدات, عن نسخة واحدة فريدة موجودة بدار الكتب المصرية برقم (29) حديث, فرغ من نسخها سنة 774هـ بخط (محمد بن قنان), وعلى طرة المجلد الأول شهادة الحافظ (ابن حجر) على السلطان الملك (المؤيد أبي النصر شيخ المحمودي) المتوفى سنة 824هـ أنه وقف هذا الكتاب بخط الحافظ

وفي الكتاب نقص, فقد فقدمنه المجلد الثالث والرابع, ويشتملان على: كتب الصيام, والحج, والجهاد, والصلح والجزية, والنكاح,والطلاق, والبيوع, والديات, والحدود, والصيد والذبائح, والضحايا, والأطعمة, والأشربة, والزينة واللباس.

وقد قال (الغبريني) في ((إتمام الدراية))( ) في ترجمة (عبد الحق):

ألف كتابا كبيرا في الأحكام في الحديث, وهو أضعاف (الأحكام الكبرى), سمعت منه أن الكتاب المذكور اضمحل أمره بعد كمال تأليفه لكبره.اهـ

وليس (للكبرى) مقدمة علمية, يذكر فيها منهجه واصطلاحه في كتابه, كما فعل في (الأحكام الوسطى) و(الصغرى), بل بدأها مباشرة بسرد الأحاديث بأسانيد أصحاب الكتب المصنفة, و(الكبرى) أنظف أسانيدا وأصح متونا من (الوسطى), وذلك أنه زاد في (الوسطى) عددا كبيرا من الأحاديث الضعيفة والواهية عنده, وبين عللها

14) ((الأربعين في الأحكام))

للحافظ (زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري) المتوفى سنة 656هـ [9]
قال في مقدمتها : الحمد لله الموفق لسلوك سبل رشده المنعم بشمول رحمته وسعة رفده, أحمده حق حمده, وأشهد أن لا إله لا الله وحده لا شريك له شهادة من اعتصم به في صدره ووردة, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الوفي بعهده, صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين من بعده, صلاة دائمة باقية ما توجه قاصد لقصده
أما بعد : فقد سألتني أن أجمع لك أربعين حديثا تحفظها من أحاديث الأحكام, وملازمة درسها على ممر الأيام, وأن تكون بغير إسناد, ليسهل عليك هذا المراد, وقد استخرت الله تعالى وأجبتك إلى مرغوبك, وبادرت إلى مطلوبك, وخرجتها مما خرجه البخاري ومسلم رحمهما الله في ((صحيحيهما)), وانفرد به أحدهما, راغبا إلى الله تعالى أن ينفعني بها وإياك وسائر المسلمين أجمعين, إنه أرحم الراحمين اهـ
وقد طبعت هذه ((الأربعين)) في دار الحرمين مصر 1422هـ بتحقيق (السيد عزت المرسي) و(محمد عوض المنقوش)

15) ((خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام))

للحافظ الإمام العلامة (أبي زكرياء محي الدين يحيى بن شرف النووي) الشافعي رحمه الله
ولم يكمله , وصل فيه إلى كتاب الزكاة , باب لسن التي يؤخذ من الغنم وغيرها, قال في أوله :
طبعت (الخلاصة) في مؤسسة الرسالة 1997 في مجلدين بتحقيق (حسين إسماعيل الجمل), ثم في دار الكتب العلمية بيروت في (3) مجلدات بتحقيق (أحمد محمد عبد العال سليمان)
- قال (ابن الملقن) في (البدر المنير)(1\356): وهي مفيدة, ولم يكملها اهـ
وقال أيضا : رأيتها بخطه, ولو كملت لكانت في بابها عديمة النظير اهـ

---

[9]- ترجمته في ((السير)) للذهبي(23\319)

- وقال (اللخمي) رأيته بخط مصنفه , وهو كتاب نفيس لا يستغني عنه المحدث, خصوصا الفقيه اهـ

- قال (النووي) في مقدمتها : بسم الله الرحيم , الحمد لله رب العالمين, وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خير خلقه, وعلى سائر النبيين, وآل كل وسائر الصالحين, و أشهد أن لا إله إلا الله, وحده لا شريك له, وأشهد أن محمدا

[illegible]

[illegible]

16) ((الأحكام))

للشيخ (عماد الدين أبى إسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي ين سرور المقدسي الجماعيلي) الحنبلي المتوفى سنة 614هـ

- قال الذهبي في ((السير))(22\48) : صنف كتابا في الأحكام , لم يتمه, ولا كان يتفرغ للتصنيف من كثرة اشتغاله وأشغاله. اهـ, وقد أتمه ابن أخيه الشيخ المحدث (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم المقدسي الحنبلي) تلميذ شيخ الإسلام (ابن تيمية) المتوفى سنة 688هـ

17) ((السنن والأحكام عن المصطفى عليه السلام)) وتعرف ((بأحكام الضياء))

للشيخ الإمام الحافظ (ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الجماعيلي الحنبلي) المتوفى سنة 643هـ صاحب التصانيف, والرحلة الواسعة,

- قال (الذهبي) في ((السير))(23\128): لم يتم, في ثلاث مجلدات. اهـ

- وقال (ابن رجب) في ((ذيل طبقات الحنابلة))(4\192) : في نحو عشرين جزءا في ثلاث مجلدات
- وقال الحافظ (ابن الملقن) في مقدمة ((البدر المنير))(1\279): (أحكام) الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المعروف بالضياء المقدسي, و لم يتمم كتابه, وصل فيه إلى أثناء الجهاد, وهو أكثرها نفعا اهـ

18) ((الأحكام الكبرى))
للشيخ العلامة (مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني) الحنبلي المتوفى سنة 652هـ[10], جد شيخ الإسلام (أبى العباس ابن تيمية)
- ذكره (ابن رجب) في ((ذيل طبقات الحنابلة))(4\204) وقال : في عدة مجلدات اهـ

19) ((المنتقى من أخبار المصطفى)) أو ((منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار)) له أيضا
طبع في مطبعة السنة المحمدية بمصر في مجلدين بتحقيق الشيخ (محمد حامد الفقي), ثم صور بدار المعرفة. بيروت 1978 , وبدار الإفتاء الرياض 1403هـ, وعدد أحاديثه (5029) حديثا, ثم طبع ثانيا بدار الكتب العصرية بيروت 2000 في مجلدين بتحقيق (عبد الكريم الفضيلي), وبدار ابن حزم بيروت في (3) مجلدات تحقيق الشيخ (صبحي محمد حسن حلاق), وبدار ابن الجوزي الرياض في (3) مجلدات بتحقيق الشيخ (طارق عوض الله)
- قال (المجد) في مقدمة كتابه: بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا, ولم يكن له شريك في الملك , وخلق كل شيء فقدره تقديرا, وصلى الله على محمد النبي

---

[10]- هو الإمام شيخ الإسلام (مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية) الحراني, جد شيخ الإسلام (أبي العباس بن تيمية), كان فرد زمانه في معرفة المذهب, مفرط الذكاء, متين الديانة, كبير الشأن, من مصنفاته (أطراف أحاديث التفسير) في عدة مجلدات, و(المحرر) في الفقه, وغير ذلك, توفي سنة 652هـ , ترجمته في (شذرات الذهب)(5\257)

الأمي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا, و على آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع إليها أصول الأحكام إليها ويعتمد علماء الإسلام عليها انتقيتها من ((صحيحي البخاري)), و((مسلم)), و((مسند الإمام أحمد بن حنبل)), و((جامع أبي عيسى الترمذي)), وكتاب ((السنن لأبى عبد الرحمن النسائي)), وكتاب ((السنن لأبى داود)) السجستاني, وكتاب (((السنن لابن ماجة)), واستغنيت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد
والعلامة لما رواه البخاري ومسلم (أخرجاه), ولبقيتهم (رواه الخمسة), ولهم سبعتهم (رواه الجماعة), ولأحمد مع البخاري ومسلم (متفق عليه), وفيما سوى ذلك أسمي من رواه منهم, ولم أخرج فيما عزوته عن كتبهم إلا في مواضع يسيرة
وذكرت في ضمن ذلك شيئا يسيرا من آثار الصحابة ، , [illegible]
- [illegible]: ((...)) [illegible]
- [illegible]: ((...)) [illegible]
- [illegible]: ((...)) [illegible]
- [illegible]: **ما كان الكتاب الموسوم ((بالمنتقى من الأخبار)) في الأحكام . مما لم ينسج على بديع منواله, ولا حرر على شكله ومثاله,, أحد من الأئمة الأعلام, قد جمع من السنة المطهرة ما لم يجتمع في غيره من الأسفار, وبلغ إلى**

غاية في الإحاطة بأحاديث الأحكام, تتقاصر عنها الدفاتر الكبار, وشمل من دلائل المسائل جملة نافعة, تفنى دون الظفر ببعضها طوال الأعمار, وصار مرجعا لجلة العلماء عند الحاجة إلى طلب الدليل لا سيما في هذه الديار, وهذه الأعصار, فإنها تزاحمت علي مورده العذب أنظار المجتهدين, وتسابقت على الدخول في أبوابه أقدام الباحثين من المحققين, وغدا ملجأ للنظار يأوون إليه, ومفزعا للهاربين من رق التقليد يعولون عليه اهـ

- ومن الأعمال العلمية على هذا الكتاب الجليل :
1- ((تعليقة)) للحافظ (محمد بن أحمد بن عبد الهادي) لم تكمل
2- ((شرح)) الشيخ (أبي العباس أحمد بن الحسن بن قاضي الجبل) المتوفى سنة 771هـ , قطعة من أوله , سماه : ((قطر الغمام في شرح أحاديث الاحكام)), ذكره في ((كشف الظنون))(2\1851)
3- ((شرح)) للحافظ (سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي) المتوفى سنة 804هـ , ولم يكمله بل كتب منه قطعة ,ذكره في ((كشف الظنون))(2\1851)
4- ((المرتقى لتناول المنتقى)) للشيخ (عبد الرحمن بن علي اليمني) لمشهور (بابن الديبع) وهو مخطوط , ذكره الحبشي في (مصادر الفكر باليمن) (ص 69)
5- ((شرح)) العلامة (محمد بن على الشوكاني) سماه : ((نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار)) وهو عظيم في بابه خطيب في محرابه, نفع الله به أمما من العلماء وطلبة لعلم, وعمدته في شرحه هذا كتابان هما ((فتح الباري)) و((التلخيص الحبير)) للحافظ (ابن حجر), والكتاب متداول ومطبوع عدة طبعات, من آخرها وأحسنها طبعة دار الوفاء 1421هـ في (6) مجلدات بتحقيق (أنور الباز)

20) ((دلائل الأحكام))

للشيخ (بهاء الدين أبي العز يوسف بن رافع الأسدي الحلبي) الفقيه الشافعي المقرئ المشهور (بابن شداد) المتوفى سنة 632 هـ [11]

طبع في دار الكتب العلمية 1412هـ في مجلدين بتحقيق الشيخ (محمد بن يحيى التميمي).

- قال في مقدمة كتابه :

بسم الله الرحمن والرحيم, وبه العون والعصمة والتوفيق, الحمد لله على الهداية على الإسلام, والإرشاد إلى حكم ما شرع من الأحكام, والتمسك بشريعة محمد نبيه المبعوث إلى سائر الأنام, صلى الله عليه وعلى آله و صحبه أفضل الصلوات والسلام

وبعد : فانه لما رأيت الأحاديث عن النبي ﷺ

على أبواب الفقه, لتسهل على المتعلم مطالعته, و حل الأشكال منه.اهـ

- قال الذهبي في ((السير)) (22\385) صنف كتاب ((دلائل الأحكام)) في أربع مجلدات

21) ((مختصر في الأحكام))

للعلامة المحدث (أبي عمر و عثمان بن حسن بن علي بن محمد ابن فرح الجميل السبتي) اللغوي أخو ابن دحية

---

[11]- ابن شداد هو قاضي القضاة بهاء الدين أبو العز يوسف بن رافع الأسدي الحلبي الشافعي, وبرع في الفقه والعلوم, وساد أهل زمانه ونال رياسة الدين والدنيا, وصنف التصانيف, منها : (دلائل الأحكام), وكتاب (الموجز الباهر) في الفقه, وكتاب (ملجأ الحكام), و(سيرة صلاح الدين) توفي سنة 632هـ (شذرات الذهب)(5\158)

[12]- زيادة مني يقتضيها السياق

- قال الذهبي في ((السير))(27\23): ألف ((منتخبا)) في الأحكام

22) ((الإمام في أدلة الأحكام))
للشيخ (عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي) المتوفى سنة 660هـ
- ذكره (التاج السبكي) في ((طبقات الشافعية))(248\8)

23) ((كتاب في الأحكام))
للشيخ (تقي الدين أبي العباس أحمد بن المبارك بن نوفل النصيبي الخرفي)
- قال الحافظ (الذهبي) في ((طبقات القراء))(681\2) : صنف كتابا في الأحكام

24) ((الأحكام الكبرى))
للشيخ (محب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر المكي الطبري) الشافعي المتوفى سنة 694 هـ
طبعت مؤخرا في (8) مجلدات ضخام في دار الكتب العلمية بيروت 1424هـ بتحقيق (حمزة أحمد الزين) وهي طبعة ناقصة, وإن كان محققه زعم في مقدمته (ص 32) عند وصف نسخ الكتاب: أنها نسخة ملفقة من شامية ومغربية وتركية لكن بالنظر على كتبها وأبوابها نجدها متناسقة كاملة ليس فيها نقص إن شاء الله تعالى اهـ
أقول: الكتاب ينقصه 27 باب من كتاب البيوع, وكتاب الفرائض وكتاب النكاح وكتاب الايمان وكتاب النفقات, بأكملها, ولم يتنبه المحقق لذلك
وقد بلغت أحاديثه حسب الترقيم الموضوع لها (13265) حديثا, إلا أن الترقيم ليس بدقيق, قد رقمت بعض الأقوال وشروح الغريب, ولكن على حال ومع النقص الموجود في الكتاب فهو أكبر كتب أحاديث الأحكام المطبوعة حجما

- قال (ابن قاضي شهبة) في ((طبقاته))(162\2) : صنف كتابا كبيرا إلى الغاية في الأحكام في ست مجلدات, وتعب

عليه مدة , ورحل إلى اليمن وأسمعه للسلطان صاحب اليمن اهـ
- وقال ابن كثير: مصنف ((الأحكام)) المبسوطة, أجاد فيها وأفاد, وأكثر وأطنب, وجمع الصحيح والحسن, ولكن ربما أورد الأحاديث الضعيفة ولا ينبه على ضعفها. اهـ
- وقال (السبكي) في ((طبقاته))(8\19) : الـلأحكام الكتاب المشهور المبسوط دل على فضل كبير.اهـ
- قال (ابن الملقن) في ((البدر المنير))(1\282): وهو أبسطها وأطولها اهـ
وقد نقم عليه في ((أحكامه) هذه أمران :
الأول إيراده الأحاديث الضعيفة دون بيان ضعفها, والثاني : خطأه في العزو ((للصحيحين)) أو أحدهما
- قال في ((كشف الظنون)): كتاب كبير جمع فيه الصحاح و الحسان لكن ربما أورد الأحاديث الضعيفة ولم يبين, كذا قال تلميذه (اليافعي) , وذكر (جمال الدين) في ((المنهل الصافي)) : أن له ((الأحكام الوسطى)) في مجلد كبير, و((الصغرى)) أيضا تتضمن ألف حديث وخمسة عشر حديثا. انتهى
- وقال الحافظ (إبراهيم بن محمد الحلبي الشافعي) الملقب (بالناجي) في كتابه (عجالة الإملاء المتيسرة))(ص 47): من وقف على ما في ((الأحكام)) للمحب الطبري من الأوهام في العزو المتكرر ((للصحيحين)) أو أحدهما وغيره رأى غاية العجب اهـ
- وهذه مقدمة أحكام الكبرى)) الطبري :
بسم الله الرحمن الرحيم, وبه نستعين, وعليه أتوكل, رب يسر وأعن
الحمد لله على النعم العميمة, والمنن الجسيمة, وأشهد أن لا إله إلا الله, وحده لا شريك له محيي العظام الرميمة, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الهادي إلى الشريعة المستقيمة, صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوي المكارم الكريمة, والأخلاق الوسيمة
وبعد : فقد وفق الله جل وعلا على تجريد أحاديث الأحكام على سبيل الإكثار مع الإحكام, مرتبا لها على ترتيب كتب الشيخ (أبي إسحاق الشيرازي) في المذهب [13], لقرب تناولها وكثرة التداول, وجمعت فيها ما ذكره الإمامان القاضي (أبو محمد عبد الحق المالكي) و(أبو البركات عبد

[13]- وهما كتابا ((التنبيه)) و((المهذب)) وكلاهما مطبوع مع شروحه

السلام بن تيمية الحراني) الحنبلي, ثم تقريت الكتب الستة, ((موطأ مالك)) رواية يحيى بن يحيى, و((صحيح البخاري)), و((صحيح مسلم)), و((جامع الترمذي)), و((سنن أبي داود)), و((سنن النسائي)), ثم ((سنن الشافعي)) رضي الله عنه و((مسنده)), و((مختصر سنن الدراقطني)) للحافظ (المبارك بن الطفاح), و((سنن سعيد بن منصور)), وكتاب ((التقاسيم والأنواع)) (لأبي حاتم محمد بن حبان البستي), وهو كتاب جليل القدر, عظيم الخطر, جم الفوائد غرائب المقاصد, وهو معدود في الصحاح

قال شيخنا (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن) الحافظ المعروف (بابن الصلاح) في كتاب ((معرفة أنواع علوم الحديث)) : ويقرب من ذلك في الحكم ((صحيح أبي حاتم بن حبان البستي)) رحمه الله بوصفه بالصحيح , وكتاب ((تجريد الصحيح)) لرزين, وكتاب ((جامع الأصول)) لابن الأثير, و((جامع المسانيد)) للحافظ (أبي الفرج بن الجوزي) , ترتيب (أبي بكر الحلاوي) , و((فوائد أبي القاسم تمام بن محمد الرازي)), و((مسند أبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي)), وكتاب ((الطب)) لأبي نعيم الحافظ, وكتاب ((معرفة الصحابة)) لعلي بن الأثير, وكتاب ((تاريخ مكة)) لأبي الوليد الأزرقي , وغير ذلك من الكتب والأجزاء المشهورة, يعرف ذلك بالتقري عند عزاء كل حديث إلى كتابه, فزدت من ذلك على ما ذكراه أضعاف كثيرة, وعزيت كل حديث إلى أصله المخرج منه, تقصيا عن عهدته

فإذا قلت : (أخرجاه) فهو ما خرجه الشيخان البخاري ومسلم,

وإذا قلت : (أخرجه) السبعة فالمراد الشيخان وأحمد, والترمذي, وأبو داود, والنسائي, وابن ماجة

وإذا قلت : (أخرجه الخمسة) فالمراد من سوى الشيخين ممن ذكرناه

وإذا قلت : (أخرجه الأربعة) فالمراد من سوى ابن ماجة من الخمسة

وإذا قلت : (أخرجه الثلاثة) فالمراد من سوى احمد من الأربعة

وما كان من ((سنن ابن ماجة)) فهو منتزع من كتاب أحكام الحنبلي, و من ((مختصر الحافظ عبد العظيم المنذري), وما كان من ((مسند الإمام أحمد)), أو من ((سنن الأثرم))

فهو من أحكام الحنبلي, أو من ((جامع المسانيد)) المتقدم ذكره, وما كان من ((مسند البزار)), أو من ((مسند ابن أبي شيبة)), أو من ((سنن الطحاوي)) فهو منتزع من كتابه, وهو الأكثر فيما سوى ((الموطأ)) و((سنن ابن ماجة)), أو من ((شرح السنة)) للبغوي, أو من ((مختصر السنن)) للحافظ (المنذري) , أو من ((السنن والآثار)) للبيهقي, أو من كتابي الأحكام المتقدم ذكرهما, أو من أحدهما وما كان من غيرها فهو منتزع من كتابه , إلا ما كان من ((مسند الشافعي)) فقد يكون منتزعا منه, وهو الأكثر, وقد يكون من أحكام الحنبلي, أو من ((السنن والآثار للبيهقي))
وما كان من شرح غريب فهو من ((نهاية الغريب)) للمبارك بن الأثير, أو من ((صحاح الجوهري)), أو من ((المعلم بفوائد مسلم)) للمازري, أو من ((شرح السنة)) للبغوي, أو من ((الإكمال)) للقاضي عياض, أو من ((مشكل الصحيحين)) لابن الجوزي, أو من ((مختصر السنن)) للمنذري
وما كان من بيان أسماء الصحابة وأحوالهم فهو من ((أسد الغابة)) لعلي بن الأثير, وكتاب ((الإستيعاب)) لابن عبد البر, وما كان من فقه أو خلاف للعلماء فهو من ((معالم السنن)) لخطابي, أو من ((شرح السنة)) للبغوي, أو من ((المعلم)) للمازري, أو من ((إكمال)) عياض, أو من ((مشكل الصحيحين)) لابن الجوزي, أو من ((مختصر السنن)) للمنذري أو من كتب الفقه
وما كان من الرقائق فهو إما من ((شرح السنة)) للبغوي, أو من كتاب عبد الحق في الرقائق [14], وقد استوعبنا ما فيه, ونبهنا في آخر الكتاب على كل باب منه, حيث ذكرناه من كتابنا
فإن قيل : قد أكثرت في كتابك هذا من ذكر الأحاديث المطولة على حكم وغيره, وقد كان يمكنك الإقتصار على ذكر ما تضمن الحكم منها فيلطف حجم الكتاب, ويقرب تناول المقصود منه, فإنك إنما وضعته لتجريد الأحكام لا غير , قلنا الجواب من وجوه, :
الأول : امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم : ((نضر الله امرءا سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه)),

---

[14]- هو كتاب (العاقبة)) طبع في دار الكتب العلمية بيروت بتحقيق (محمد حسن إسماعيل)

الثاني : أنه قد يكون في غضون الحديث الطويل أحكام لا تظهر للجامع أو للسامع في بادئ النظر, وإنما تستخرج بالفكر والسبر, فذكر الحديث برمته احتياطا رجاء أن يظهر لناظر فيه على التأني والفكر ما لا يظهر للسامع في الحالة الراهنة
الثالث : أن في الوقوف بكماله فوائد جمة, معرفة دليل الحكم, واستزادة علم بقضية معجبة, ينشرح الصدر بالوقوف عليها, ولفظة غريبة تنبه على معناها, وإشكال تحله, وتكشف مشكله, ومخالفة حديث آخر يوهم التضاد, فتجمع بينهما بقدر الإمكان, إلى غير ذلك من الفوائد المشبهة للفرائد
والله أسال أن ينفع مؤلفه, وطالبه, وقارئه, وكاتبه, بمنه وطوله, وقدرته وحوله اهـ

25) ((المحرر للملك المظفر)) له أيضا
جمع فيه أحكام ((الصحيحين)), ذكره (ابن تغري بردي), ولعلها (الوسطى) المتقدم ذكرها, قال في ((كشف الظنون))(2\1613): أوله : الحمد لله الذي برأ النسمة...الخ
وقال : اختصره (محمد بن إبراهيم الرعيني) الدمشقي الأديب اختصار حسنا اهـ

26) ((العمدة)) له أيضا
وهو مختصر السابق, ذكره (ابن تغري بردي), وصاحب في ((كشف الظنون))

27) ((الإمام في معرفة أحاديث الأحكام))
للحافظ (تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع)، المعروف: (بابن دقيق العيد) المالكي الشافعي، المتوفى ، سنة 702هـ [15]

---

[15]- ابن دقيق العيد هو الإمام الفقيه الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري, كان من أذكياء زمانه, واسع العلم, له تصانيف منها (شرح العمدة) و(الإمام في الأحكام) و(الإلمام)

جمع فيها الأحاديث المتعلقة بالأحكام, طبع الموجود منه في (4) مجلدات, دار المحقق الرياض 1420هـ بتحقيق (سعد بن عبد الله ال حميد), وهو من أول الكتاب إلى ذكر التغليس بصلاة الفجر
- قال شيخ الإسلام (ابن تيمية) كما في (الطالع السعيد) (ص 575) عن هذا الكتاب: هو كتاب الإسلام.
وقال أيضا: ما عمل أحد مثله, ولا الحافظ ((الضياء)), ولا جدي ((أبو البركات)).اهـ
- وقال (الذهبي) في ((التذكرة))(4\1482): عمل كتاب ((الإمام)) في الأحكام, ولو كمل تصنيفه وتبييضه لجاء في خمسة عشر مجلدا اهـ
- وقال (ابن الملقن) في ((البدر المنير))(1\283) : وأما كتابه ((الإمام)) فهو للمسلمين إمام, ولهذا الفن زمام, لا نظير له لو تم جاء في خمسة وعشرين مجلدا كما قال الحافظ (أبو عبد الله الذهبي) في كتابه ((سير النبلاء)), وهو حقيق بذلك, فقد رأيت من أوله على أثناء كتاب الصلاة في الكلام على رفع اليدين في ثلاث مجلدات ضخمات.
ونقل (الذهبي) في الكتاب المذكور عن شيخنا (قطب الدين عبد الكريم الحلبي) [16] رحمة الله عليه أنه كمل تسويد هذا الكتاب, كذلك سمعته من بعض مشايخنا يحكي عن الهمذاني عن المصنف, أنه كمله, و الموجود بأيدينا منه متواليا ما قدمته, و قطعة من الحج والزكاة, ولو بيض هذا الكتاب, و خرج إلى الناس لاستغنى به عن كل كتاب صنف في نوعه, أو بقيت مسودته, ويقال : إن بعضهم أفسد قطعة منه حسدا, فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اهـ

28) و مختصره ((الإلمام بأحاديث الأحكام)) له أيضا طبع (الإلمام)) في دار الكتب العلمية 1986 بدون تحقيق, وعدد أحاديثه (1473) حديثا, وطبعة ثانية 1383هـ بتحقيق (محمد سعيد المولوي), وبدار ابن حزم 1423هـ بتحقيق (حسين بن إسماعيل الجمل) وبلغت احاديث هذه الطبعة (1632) حديثا

و(الاقتراح في علوم الحديث) وغير ذلك, توفي سنة 702هـ (طبقات الحفاظ) للسيوطي (1\516\1134)

[16]- هو الإمام الحافظ أبو علي عبد الكريم بن عبد النور الحلبي الشافعي المتوفى سنة 735هـ

- قال (ابن دقيق العيد) في مقدمته :
بسم الله الرحمن الرحيم, قال الشيخ المصنف الإمام (تقي الدين أبو الفرج محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد), رحمه الله تعالى
الحمد لله منزل الشرائع والأحكام, ومفصل الحلال و الحرام, والهادي من اتبع رضوانه سبل السلام, وأشهد أن لا إله إلا الله, وحده لا شريك له, توحيدا هو في التقرير محكم النظام, وفي الإخلاص وافد الاقسام, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أرسله رحمة للأنام, فعليه منه أفضل صلاة وأكمل سلام, ثم على آله اطيبين الكرام, وأصحابه نجوم الهدى الأعلام
وبعد : فهذ ا مختصر في علم الحديث, تأملت مقصوده تأملا, ولم أدع الأحاديث إليه الجفلا, ولا ألوت في وضعه محررا, ولا أبرزته كيف اتفق تهورا, فمن فهم معناه شد عليه يد الضنانة, وأنزله من قلبه وتعظيمها الأعزين,مكانا وكنانة, و سميته بكتاب : (<u>الإلمام بأحاديث الأحكام</u>), وشرطي فيه أن لا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار, وكان صحيحا على طريقة أهل الحديث الحفاظ, أو أئمة الفقه النظار, فان لكل منهم معزى قصده وسلكه, و طريقا أعرض عنه وتركه, وفي كل خير, والله تعالى ينفع به دنيا ودينا, ويجعله نورا يسعى بين أيدينا, ويفتح لدارسيه حفظا وفهما, ويبلغنا ببركته منزلة من كرامته عظمى, إنه الفتاح العليم, الغني الكريم اهـ

- ولكتاب (الإلمام) عدة شروح ومختصرات فمن شروحه :
1- ((شرح)) لمؤلفه, قال (الذهبي) في (سير الأعلام)(17\143): شرح من أول (الإلمام) ورقات جاءت في مجلدين لا مثل لها في الحسن. اهـ
- وقال (الصفدي) في (الوفيات)(4\193): شرحه ولم يكمل, ولو كمل لم يكن للإسلام مثله, وكان يجيء في خمسة وعشرين مجلدا.اهـ
- وقال الحافظ (ابن حجر) في ((الدرر الكامنة))(5\348) : شرع في شرحه فخرج منه أحاديث يسيرة في مجلدين, أتى فيهما بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم, خصوصا في الاستنباط,.اهـ

وقال في (رفع الإصر)(ص 395): قرأت بخط صاحبنا الشيخ جمال الدين بن عبد الله بن أحمد البشبيشي الشاهد, أخرني قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء, عن والده, عن أبي حيان النحوي: أن (ابن دقيق العيد) أكمل شرح (الإلمام), وأنه جاء في نحو ستين سفرا, أو أكثر من ذلك, وأن بعض المالكية حقد عليه انتقاله عن مذهب مالك, وحسد الشافعية كيف صار منهم, وانه ارتصد غيبة الشيخ فصادف فرصة, فأخذ الكتاب, فوضعه في فسقية الصالحية, فلما فقد الشيخ الكتاب تألم, وأصبح الناس فرأوا ماء الفسقية أسود, فبحثوا عن ذلك فوجدوا الكتاب داخل الفسقية, وان القطعة الموجودة بأيدي الناس كان بعض الطلبة انتسخها.اهـ قال الحافظ: في سياق هذه القصة مجازفات كثيرة.

- وقال (الجلبي) في (كشف الظنون)(1\158):جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد, ثم شرحه وبرع فيه وسماه: ((الإمام)) قيل انه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه, لما فيه من الاستباطات والفوائد, لكنه لم يكمله, وذكر (البقاعي) في ((حاشية الألفية)) : انه أكمله ثم لم يوجد بعد موته منه إلا القليل, فيقال أن بعض الحسدة أعدمه, لأنه كتاب جليل القدر, لو بقي لأغنى الناس عن تطلب كثير من الشروح. انتهى

طبع الموجود من ((شرح الإلمام)) في دار أطلس 1418هـ بتحقيق (عبد العزيز السعيد) في مجلدين

2- ((حواشي)) للحافظ (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي), المتوفى سنة 744هـ ذكره (ابن رجب) في ((ذيل طبقات الحنابلة))(4\361), ولخصه أيضا وسماه : ((المحرر)) يأتي ذكره

3- ((شرح)) للحافظ (شمس الدين محمد بن ناصر الدين محمد الدمشقي) المتوفى سنة 842هـ

4- ((شرح)) الشيخ (جمال الدين يوسف بن الحسن الحموي الصالحي) الدمشقي الحنبلي المعروف : (بابن خطيب المنصورية), قال ابن العماد) في (شذرات الذهب)(4\87): شرح ((الاهتمام مختصر الإلمام)) في ست مجلدات .اهـ

5- ((شرح)) الشيخ (شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الفريابي) المتوفى سنة 778هـ , ذكره في ((كشف الظنون))(1\60)

6- وذكر (ابن قاضي شهبة) في ((طبقاته))(4\69) في ترجمة الشيخ (جمال الدين يوسف بن الحسن الحموي) المتوفى سنة 809هـ أنه شرح ((الإمام في أحاديث الأحكام)) في (6) مجلدات كبار.اهـ
كذا وقع ((الإمام)) ولعله تصحف من ((الإلمام)) والله أعلم.
7- وذكر (البابانى) في ((هدية العارفين))(1\553) في ترجمة الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي) المتوفى سنة 842هـ أن له كتاب ((شرح الإمام في أحاديث الأحكام))
8- ولخص ((الإلمام)) أيضا الشيخ (علاء الدين علي بن) المتوفى سنة 731هـ
9- ولخصه الشيخ (قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي) المتوفى سنة 735هـ, وسماه (الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام) يأتي ذكره

29) ((الإعلام في أحاديث الأحكام))
للشيخ (بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الشافعي) المتوفى سنة 733هـ
اختصره من ((صحيح البخاري)), وقد طبع في المكتب الإسلامي,بيروت باسم : ((مختصر صحيح البخاري)), وعدد أحاديثه ( ) حديثا

30) ((الإهتمام بتلخيص كتاب الإلمام))
للشيخ (قطب الدين عبد الكريم بن منير الحلبي) المتوفى سنة 735هـ
طبع كتاب ((الاهتمام)) في مؤسسة الكتب الثقافية 1990 بتحقيق (حسام رياض وحسين الجمل), وعدد أحاديثه (1603), قال في أوله :
أما بعد فلما كان كتاب ((الإلمام)) الذي جمعه شيخنا الإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة (تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري) من أجل كتاب وضع في أحاديث الأحكام, يحفظه المبتدي المستفيد, ويناظر بعه الفقيه المفيد, أحببت أن ألخصه, و أحذف منه بعض التابعين, وما زاد في النسب والسند, وأذكر الصحابي ومتن الحديث, ومن إليه في تخريج الحديث استند, ليسهل على الطالب حفظه, ويقل حجمه ولفظه. وأحرر ألفاظ متونه من الكتب الستة المشهورة, ومن غيرها مما وقع لي من الكتب التي هي فيه

مذكورة, وأضيف إلي ذلك ما ترك ذكره من المنسوب إلى إخراجه, وأذكر غير ذلك مما يبين للناظر, من كشفي له واستخراجه ....,وقد اقتصرنا على ذكر من ذكر شيخنا ممن خرج الحديث, ويكون غيره من الأئمة خرجه أيضا, وقد أضيف إليه غيره . . . وقد أقدم بعض الأحاديث في الباب الذي هي فيه, وأؤخر بعض ذلك طلبا للاختصار ..اهـ
قال الحافظ (ابن حجر) في ((الدرر الكامنة))(2\398): اختصر ((الإلمام)) فحرره .اهـ
وقد شرحه الشيخ (جمال الدين يوسف بن الحسن ابن خطيب المنصورية الحموي) الشافعي القاضي, قال (ابن العماد) في ((شذرات الذهب))(4\87) : شرح ((الاهتمام مختصر الإلمام)) في ست مجلدات.اهـ

31) ((المصباح في الأحكام))
للشيخ (شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البارزي الجهني الحموي الشافعي) المتوفى سنة 738هـ, اختصره من ((المصابيح)) وجعله على المسائل ((التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي)) تيسيرا على الطلاب
- قال الحافظ في ((الدرر الكامنة))(6\168): له كتاب في الأحكام على ترتيب التنبيه.اهـ
وهو مخطوط في دار الكتب المصرية في (79) ورقة

32) ((الإحكام لأحاديث الإلمام))
للعلامة الأمير (علاء الدين علي بن بلبان الفارسي) صاحب ((الإحسـان بترتيب صحيح ابن حبان)) المتوفى سنة 739هـ
اختصره من كتاب ((الإلمام)) (لابن دقيق العيد), ذكره في ((هدية العارفين))(1\382) , وهو مخطوط في التكية الإخلاصية بحلب

33) ((المطلع)) كتاب في الأحكام
للشيخ (زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان البعلي الحنبلي) المتوفى سنة 740هـ
وهو في مجلد, جمعه من الكتب الستة, ورمز فيه إلى الحديث الصحيح والحسن, ورتبه على أبواب ((المقنع))

- ذكره (الذهبي) في ((المعجم المختص))(ص), و(ابن بدران) في (المدخل))(ص 243)
وهو مخطوط في الظاهرية في (140) ورقة

(34 ((بركة الكلام على أحاديث الأحكام الواقعة في الهداية للزيلعي))
للشيخ (فخر الدين أبو محمد عثمان بن علي بن محمد البارعي الزيلعي)) الفقيه الحنفي المتوفى بمصر سنة 743 هـ, ذكره في ((هدية العارفين))(1\349)

(35 ((المحرر في الحديث))
للحافظ (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلى) المتوفى سنة 744هـ [17]
- قال في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم,قال الشيخ الإمام العلامة, الزاهد الناسك, شمس الدين, أبوعبد الله محمد ابن لشيخ الصالح عماد الدين أحمد بن عبدالهادي بن عبدالحميد بن عبدالحميد بن يوسف بن قدامة المقدسي الحنبلي, تغمده الله برحمته: الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين, وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد : فهذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية في الأحكام الشرعية, و انتخبته من كتب الأئمة المشهورين, والحفاظ المعتمدين, ((كمسند الإمام أحمد بن حنبل)), و((صحيحي)) البخاري ومسلم, و((سنن)) أبي داود, وابن ماجة, والنسائي,و((جامع)) أبي عيسى الترمذي, و((صحيح أبي بكر بن خزيمة)), وكتاب ((الأنواع والتقاسيم)) لأبي حاتم بن حبان, و((المستدرك)) للحاكم

---

[17]- هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسى الحنبلى أحد الأذكياء, قال ابن كثير: كان حافظا علامة ناقدا حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار, وبرع في الفنون وكان جبلا في العلل والطرق والرجال حسن الفهم جدا صحيح الذهن, من كتبه (الأحكام) في ثمان مجلدات, و (الصارم المنكي في الرد على السبكي), و(تنقيح التحقيق) و(شرح التسهيل) في مجلدين,وغير ذلك سنة 744 هـ ترجمته في (الدرر الكامنة)(5\61\888

أبي عبدالله النيسابوري, و((السنن الكبرى)) للبيهقي, وغيرهم من الكتب المشهورة, وذكرت بعض من صحح الحديث, أوضعفه, والكلام على بعض رواته, من جرح وتعديل, واجتهدت في اختصاره, وتحرير ألفاظه, ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زمانا, ليسهل الكشف منه, وما كان فيه متفقا عليه فهو ما اجتمع البخاري ومسلم على روايته, وربما أذكر فيه شيئا من آثار الصحابة, رضي الله عنهم أجمعين
والله المسئول أن ينفعنا بذلك, ومن قرأه, أو حفظه, أو نظر فيه, وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم, موجبا لرضاه, إنه على كل شيء قدير, وهو حسبنا ونعم الوكيل اهـ
- قال الحافظ ابن حجر) في الدرر الكامنة(5\62): اختصره من ((الإلمام)) فجوده جدا.اهـ
طبع ((المحرر)) في دار الكتب العلمية 1997 بتحقيق (محمد حسن إسماعيل)وعدد أحاديثه (1304) حديثا, وللشيخ (سليم الهلالي) عليه كتاب ((التخريج المحبر الحثيث لاحاديث المحرر في الحديث)) طبع في دار ابن حزم 1425هـ في (3) مجلدات

36) ((الأحكام الكبرى))

له أيضا, رتبها على ((أحكام الضياء المقدسي)) , لكنه لم يكمل, بل تمم منها سبعة مجلدات
ذكره في ((تنقيح التحقيق)) له (2\1182) وسماه : ((الأحكام الكبير))
قال (ابن رجب) في ((ذيل طبقات الحنابلة))(4\360) : ((الأحكام الكبرى)) المرتبة على أحكام الحافظ (الضياء) كمل منها سبع مجلدات اهـ
وقال الحافظ في ((الدرر الكامنة))(5\62) : في ثمان مجلدات

37) ((كتاب في أحاديث الأحكام))

للإمام (بهاء الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن سعيد الدمشقي) الشافعي المعروف (بابن إمام المشهد) المتوفى سنة 752هـ في أربع مجلدات

- قال (الذهبي) في ((المعجم المختص))(ص 254): ألف أحكاما كبيرا اهـ
- قال (ابن قاضي شهبة) في ((طبقاته))(3\65) : قال (ابن رافع): جمع مجلدات على ((التمييز)) للبارزي, وكتابا في أحاديث الأحكام في أربع مجلدات, وناولني إياه اهـ وذكره أيضا (السخاوي) في ((ذيل دول الإسلام))(1\64)

38 ((الأحكام الكبرى))

للحافظ (أبى سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيلكدي العلائي الدمشقي) المتوفى سنة 761هـ[18]
قال الكتاني في ((فهرس الفهارس))(2\790\440): شرع في أحكام كبرى علق منها قطعة لطيفة .اهـ

39 ((الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم))

للحافظ العلامة (علاء الدين مغلطاي ين قليج الحنفي) المتوفى سنة 762هـ
- ذكره الحافظ (ولي الدين العراقي) في ((ذيل العبر))(1\73) فقال : صنف شيئا على ((الروض الأنف)) و((أحكاما)) جمع فيه ما اتفق عليه الأئمة الستة اهـ
- وذكره أيضا الحافظ ابن حجر في ((الدرر الكامنة)) في ترجمته

---

[18]- هو خليل بن كيكلدي الشيخ الإمام العلاّمة الحافظ المحدّث الفقيه الأصولي الأديب صلاح الدين بن العلائي الدمشقي الشّافعي ولد سنة 694هـ شيوخه بالسّماع نحو سبع مائة شيخ, ومن مسموعاته : الكتب الستة وغالب دواوين الحديث, وقد علّق ذلك في مجلد سماه : إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة . ومن تصانيفه: كتاب النّفحات القدسية في مجلد كبير يشتمل على تفسير آيات وشرح أحاديث . وكتاب الأربعين في أعمال المتقين في ستة وأربعين جزءاً وكتاب تحفة الرائض بعلوم آيات الفرائض وبرهان التّيسير في عنوان التفسير وإحكام العنوان لأحكام القرآن,ونظم الفرائد لما تضمَّنه حديث ذي اليدين من الفوائد وتحقيق المراد في أنّ النهي يقتضي الفساد وتفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال وشفاء المسترشدين في حكم اختلاف المجتهدين وغيرذلك توفي سنة

وهو كتاب في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الأئمة الستة, ذكر في آخر كل باب فصلا في الأحاديث الضعيفة الواردة فيه
طبع بتحقيق الشيخ (محمد عوامة , وعدد احاديثه (361) حديثا

40) ((الإحكام بأحاديث الأحكام الخارجة من بين شفتي النبي عليه الصلاة و السلام))
للشيخ (شمس الدين أبو أمامة محمد بن علي المغربي) الأصل المصري المعروف (بابن النقاش) المتوفى سنة 763هـ [19]
طبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة 1409هـ بتحقيق (رفعت فوزي عبد المطلب) وعدد أحاديثه (1037) حديثا
- قال في مقدمته :
بسم الله الرحمن الرحيم, رب يسر, الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونؤمن به, ونتوكل عليه, ونعوذ بالله من شرو أنفسنا, ومن سيئات أعمالنا, من يهده الله فلا مضل له, ومن يضلل فلا هادي له, وأشهد أن لا إله إلا الله , وحده لا شريك له, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله, صلى الله عليه وعلى آله
أما بعد : فقد جمعت مما يناسب ((العمدة)) من الأحكام الصادرة من بين شفتي سيد الأنام, من غير ما ذكره الشيخ فيها غالبا, ولم أذكر غير متن الحديث, ومن خرجه مرتبا على أبواب ((العمدة)), مخرجا من الكتب العشرة, وغيرها, وهي : كتاب ((الجامع الصحيح)) لمحمد بن إسماعيل البخاري, الذي هو أصح الكتب المصنفة, ومن ((تاريخه)) أيضا, ومن كتاب مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري, وكتاب الإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي, وكتاب ((السنن)) لأبي عبدالرحمن النسائي, وكتاب ابن ماجة, وكتاب ((السنن)) لأبي داود, وكتاب الدراقطني, وكتاب الإمام أحمد بن حنبل, وغيرهم, كسعيد بن منصور, ومالك

---

[19]- مؤلفه هو الإمام شمس الدين أبو أمامة محمد بن علي المغربي الأصل المصري المعروف بابن النقاش, كان من الفقهاء المبرزين و الفصحاء المشهورين, له نظم ونثر حسن, من كتبه (شرح العمدة) في نحو ثمان مجلدات, و (شرح ألفية ابن مالك), و(شرح التسهيل) وخرج أحاديث الرافعي, وغير ذلك, , توفي سنة 763هـ (طبقات الشافعية)(3\131)

بن أنس, والشافعي, وابن أبي شيبة, وخلق من الأئمة, كالأثرم, والحاكم, وابن حبان, و عبد الله بن أحمد, والحميدي, وغيرهم, رحمهم الله تعالى.
والله تعالى أسأله أن يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم, ومقربا إلى جانب النعيم, وأن يجعلنا من العلماء العاملين, ويتوفانا على الإسلام والإيمان به, وبما جاءنا عن نبيه, عليه أفضل الصلاة والسلام, إنه ولي ذلك, والقادر عليه, وهو حسبنا, و نعم الوكيل اهـ

41) ((الانتصار)) في أحاديث الأحكام

للشيخ القاضي (جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن محمد بن عبد الله بن محمود المرداوي) الشهير (بابن التقي) قاضي الحنابلة بدمشق الشام المتوفى بها سنة 763هـ
- ذكره (الذهبي) في ((المعجم المختص)), وقال (ابن مفلح) في ((المقصد الأرشد)) : وكتابه هذا سماه : ((الانتصار)), وبوبه على أبواب ((المقنع)) وهو محفوظنا اهـ.
وهو مخطوط في دار الكتب باسم ((كفاية المستقنع لأدلة المقنع)), أخرى في المكتبة الأزهرية باسم ((مختصر في أحاديث الأحكام)), وأخرى في جاريت يهوذا باسم (الإنتصار في أحاديث الأحكام))

42) ((الأحكام الصغير في الحديث))

للحافظ (عماد الدين بن كثير الدمشقي البصروي) المتوفى سنة 774هـ
ذكره في كتابه ((مختصر علوم الحديث))(ص 202)

43) ((الأحكام الكبير))

له أيضا , وهو كتاب كبير, لم يكمله ,وصل فيه إلى كتاب الحج, ذكره في كتابه ((البداية والنهاية))(ص 2\154) و(4\340و 5\166) ومواضع أخرى منه, وذكره أيضا في كتابيه ((التفسير)) و((مختصر علوم الحديث))
- وقال الحافظ في ((الدرر الكامنة))(1\445) : شرع في كتاب كبير في الأحكام, لم يكمل .اهـ

44) ((أحكام التنبيه لأبى اسحق الشيرازي))له أيضا

طبع في مؤسسة الرسالة 1996 هـ , باسم : ((إرشاد النبيه الى معرفة أدلة التنبيه)) في مجلدين بتحقيق (بهجة يوسف حمد الطيب)

- قال ابن قاضي شهبة في ((طبقاته))(3\85) : وصنف في صغره كتاب الأحكام على أبواب التنبيه, ووقف عليه شيخه برهان الدين, وأعجبه .اهـ

45) ((مختصر في الأحكام))

للشيخ (برهان الدين إبراهيم بن محمد الأخنائي) المتوفى سن 777هـ

- وذكره (ابن العماد) في ((شذرات الذهب))(3\250)

46) ((الإحكام في الحلال والحرام))

للشيخ (إبراهيم بن عبد الرحمن بن حمدان العنبتاوي المقدسي) الحنبلي [20] المتوفى سنة 784هـ

اختصر فيه كتاب ((الانتصار)) للقاضي (كمال الدين المرداوي)

47) ((الأحكام الكبرى))

للبياشي المغربي

---

[20]- نسبة إلى (عنبتا) قرية من جبل نابلس

- ذكره الحافظ (ابن حجر) في ((فتح الباري))(1\222): قد نقل (البياشي) [21] أحد الحفاظ المغاربة في ((الأحكام الكبرى)) التي جمعها ...اهـ

48) ((تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد))
للحافظ (زين الدين أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي) المتوفى سنة 806 هـ [22]
قال في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم, وهو حسبي ونعم الوكيل, قال الشيخ الإمام العالم زين الدين عبد الرحيم العراقي, رحمه الله , ونفعنا بعلمه وتأليفه, وجميع المسلمين, الحمد لله الذي أنزل الأحكام لإمضاء علمه القديم, وأجزل الإنعام لشاكر فضله العميم, و أشهد أن لا إله إلا الله, وحده لا شريك له, البر الرحيم, و أشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بالدين القويم, المنعوت بالخلق العظيم, صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أفضل الصلاة والتسليم.

---

[21]- قال الشيخ (فاروق حمادة) في مقدمة كتاب (نفذ الإمام الذهبي) (ص 30) : لعل (البياشي) هذا هو (أبو الحجاج يوسف بن محمد البياسي) المؤرخ الأديب المصنف الشهير. و كما يقول (المقري) في ((نفح الطيب)) اهـ قلت : (البياسي) بالسين المهملة نسبة إلى بياسة من بلاد الأندلس منها كثير من العلماء, قاله (ابن الأثير) في ((اللباب))(ص 134)

[22]- هو الإمام العلامة الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الكردي المصري الشافعي, كان إماما مفننا حافظا ناقدا, له المؤلفات المفيدة المشهورة في علم الحديث والتخاريج الحسنة من ذلك (إخبار الإحياء بأخبار الأحياء)في أربع مجلدات , ثم اختصره في مجلد ضخم سماه : (المغني عن حمل الأسفار), و (الألفية) المسماة (بالتبصرة والتذكرة)في علم الحديث, وغير ذلك توفي سنة 826هـ (ذيل تذكرة الحفاظ)\230)

وبعد : فقد أردت أن أجمع لابني أبي زرعة [23] مختصرا في أحاديث الأحكام, يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام, فإنه يقبح بطالب الحديث, بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار, ويستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار, وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار, ويتخلص به من الحرج بنقل ما ليست له به رواية, فإنه غير سائغ بإجماع أهل الدراية, ولما رأيت صعوبة حفظ الأسانيد في هذه الأعصار لطولها, وكان قصر أسانيد المتقدمين وسيلة لتسهيلها, رأيت أن أجمع أحاديث عديدة في تراجم محصورة, وتكون تلك التراجم فيما عد من أصح الأسانيد مذكورة إما مطلقا على قول من عممه, أو مقيدا بصحابي تلك الترجمة, ولفظ الحديث الذي أورده في هذا المختصر هو لمن ذكر الإسناد إليه من ((الموطإ)), و((مسند أحمد)) فإن كان الحديث في ((الصحيحين)) لم أعزه لأحد, وكان ذلك علامة كونه متفقا عليه, وإن كان في أحدهما اقتصرت على عزوه إليه, وإن لم تكن في واحد من ((الصحيحين)) عزوته إلى من خرجه من أصحاب ((السنن)) الأربعة وغيرهم ممن التزم الصحة, كابن حبان, والحاكم, فإن كان عند من عزوت الحديث إليه زيادة تدل على حكم ذكرتها, وكذلك أذكر زيادات أخر من عند غيره, فإن كانت الزيادة من حديث ذلك الصحابي لم أذكره, بل أقول : ولأبي داود أو غيره كذا, وإن كانت من غير حديثه قلت : ولفلان من حديث فلان كذا, وإذا اجتمع حديثان فأكثر في ترجمة واحدة كقولي عن نافع عن ابن عمر لم أذكرها في الثاني وما بعده, بل أكتفي بقولي : وعنه, ما لم يحصل اشتباه, وحيث عزوت الحديث لمن خرجه, فإنما أريد أصل الحديث لا ذلك اللفظ, على قاعدة المستخرجات, فإن لم يكن الحديث إلا

---

[23]- أبو زرعة ابن العراقي هو الإمام الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم الكردي المصري الشافعي, ظهرت نجابته واشتهرت نباهته, وأجيز وهو شاب بالإفتاء والتدريس, وصار يزداد فضلا مع ذكائه وتواضعه, فأقبل عليه الناس وساد بجميع ذلك في حياة والده, له كتب منها (البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح) و(المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ط), و(تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ط) وغير ذلك توفي سنة 826هـ (ذيل تذكرة الحفاظ)(1\284)

في الكتاب الذي رويته منه عزوته إليه, بعد تخريجه, وإن كان قد علم أنه فيه, لئلا يلبس ذلك بما في ((الصحيحين))
فما كان فيه من حديث نافع عن ابن عمر, ومن حديث الأعرج عن أبي هريرة, ومن حديث أنس, ومن حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة, فأخبرني به محمد بن أبي القاسم بن إسماعيل الفارقي, ومحمد بن محمد بن محمد القلانسي بقراءتي عليهما, قالا : أخبرنا يوسف بن يعقوب المشهدي, وسيدة بنت موسى المارانية, قال يوسف أخبرنا الحسن بن محمد البكري, قال أخبرنا المؤيد بن محمد الطوسي
(ح), وقالت سيدة أنبأنا المؤيد, قال أخبرنا هبة الله بن سهل, قال أخبرنا سعيد بن محمد, قال أخبرنا زاهر بن أحمد, قال أخبرنا إبراهيم بن عبد الصمد, قال : حدثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر, قال حدثنا مالك بن أنس, عن نافع, عن ابن عمر, و مالك, عن أبي الزناد, عن الأعرج, عن أبي هريرة, ومالك, عن الزهري, عن أنس, ومالك, عن عبد الرحمن بن القاسم, عن أبيه, عن عائشة
وما كان فيه من غير هذه التراجم الأربعة فأخبرني به محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز, بقراءتي عليه بدمشق في الرحلة الأولى, قال أخبرنا المسلم بن مكي, قال أخبرنا حنبل بن عبد الله, قال أخبرنا هبة الله بن محمد الشيباني, قال أخبرنا الحسن بن علي التميمي, قال أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي, قال حدثنا عبد الله بن أحمد, قال حدثني أبو أحمد بن محمد بن حنبل
فما كان من حديث عمر بن الخطاب, فقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق, قال حدثنا معمر, عن الزهري, عن سالم عن أبيه, عن عمر
وما كان من حديث سالم عن أبيه, فقال أحمد : حدثنا سفيان بن عيينة, عن الزهري, عن سالم عن أبيه
وما كان من حديث علي بن أبي طالب فقال أحمد : حدثنا يزيد هو ابن هارون, قال أخبرنا هشام, عن محمد, عن عبيدة, عن علي
وما كان من حديث عبد الله بن مسعود فقال أحمد : حدثنا أبو معاوية, قال, حدثنا الأعمش, عن إبراهيم, عن علقمة , عن عبد الله

وما كان من حديث همام, عن أبي هريرة, فقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق, قال : حدثنا معمر, عن همام, عن أبي هريرة
وما كان من حديث سعيد عن أبي هريرة فقال أحمد : حدثنا سفيان بن عيينة, عن الزهري, عن سعيد, عن أبي هريرة
وما كان من حديث أبي سلمة وحده عن أبي هريرة فقال أحمد : حدثنا حسن بن موسى, قال حدثنا شيبان بن عبد الرحمن, قال حدثنا يحيى بن أبي كثير, عن أبي سلمة, عن أبي هريرة
وما كان من حديث جابر فقال أحمد : حدثنا سفيان, عن عمر وعن جابر
وما كان من حديث بريدة, فقال أحمد : حدثنا زيد بن الحباب, قال : حدثني حسين بن واقد, عن عبد الله بن بريدة, عن أبيه
وما كان من حديث عقبة بن عامر, فقال أحمد : حدثنا حجاج بن محمد, قال : حدثنا ليث بن سعد, عن يزيد بن أبي حبيب, عن أبي الخير, عن عقبة بن عامر
وما كان من حديث عروة عن عائشة, فقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق, عن معمر, عن الزهري, عن عروة, عن عائشة
وما كان من حديث عبيد الله, عن القاسم, عن عائشة , فقال أحمد : حدثنا يحيى هو ابن سعيد, عن عبيد الله, قال سمعت القاسم يحدث عن عائشة
ولم أرتبه على التراجم بل على أبواب الفقه لقرب تناوله, وأتيت في آخره بجملة من الأدب والاستئذان وغير ذلك, وسميته : (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) والله أسأل أن ينفع به من حفظه, أو سمعه, أو نظر فيه, وأن يبلغنا من مزيد فضله ما نؤمله, ونرتجيه, إنه على كل شيء قدير, وبالإجابة جدير, ورأيت الابتداء بحديث النية مسندا بسند آخر, لكونه لا يشترك مع ترجمة أحاديث عمر, فقد روينا عن عبد الرحمن بن مهدي قال : من أراد أن يصنف كتابا فليبدأ بحديث { الأعمال بالنيات } اهـ
- قال الحافظ السيوطي في كتابه((تدريب الراوي))(ص 48) جمع الحافظ أبو الفضل العراقي في الأحاديث التي وقعت لأحمد و الموطإ بالتراجم الخمسة التي حكاها المصنف, وهي المطلقة وبالتراجم التي حكاها الحاكم, وهي المقيدة ورتبها على أبواب الفقه, وسماها ((تقريب المسانيد))

- وقال شيخ الإسلام ابن حجر : وقد أخلى كثيرا من الأبواب لكونه لم يجد فيها تلك الشريطة وفاته أيضا جملة من الأحاديث على شرطه لكونه تقيد بالكتابين الغرض الذي أراده من كون الأحاديث المذكورة تصير متصلة الأسانيد مع الاختصار البالغ قال: ولو قدر أن يتفرغ عارف لجمع الأحاديث الواردة بجميع التراجم المذكورة من غير تقييد لكتاب ويضم إليه التراجم المزيدة عليه لجاء كتابا حافلا حاويا لأصح الصحيح. اهـ
قال في ذيل تذكرة الحفاظ: ثم اختصره في نحو نصف حجمه وشرح قطعة صالحة من الأصل في قريب من مجلد ثم أكمله ولده شيخنا الحافظ أبو زرعة بعده.اهـ
والشرح سماه : ((طرح التثريب)) طبع بدار إحياء التراث العربي مصر في (4) مجلدات بدون تحقيق, ثم في دار الكتب العلمية 1995 بتحقيق (عبد القادر محمد علي)

(49 ((مختصر تقريب الأسانيد)) له

قال (ابن فهد) في ((لحظ الألحاظ في الذيل على طبقات الحفاظ))(ص 23): ثم اختصره في نحو نصف حجمه اهـ

(50 ((تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج))

(لسراج الدين عمر بن الملقن) الشافعي المتوفى سنة 804هـ [24]
وهو مختصر في أحاديث الأحكام رتبه على ترتيب ((منهاج الطالبين للنووي)), طبع في دار حراء بمكة في مجلدين, بتحقيق (عبد الله بن سعاف اللحياني)
قال في أوله: الحمد لله على إحسانه وإنعامه وإرشاده للقيام بالسنة وإلهامه, وأشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له شهادة دائمه بدوامه, وأن محمدا عبده ورسوله خاتم رسله

---

[24]- هو الإمام الحافظ سراج الدين أبو علي عمر بن علي الأنصاري المصري الشافعي, عرف بابن النحوي,كان أكثر أهل زمانه تأليفا بلغت مصنفاته في الحديث والفقه وغير لك قريبا من ثلاثمائة مؤلف, منها (شرح البخاري) في (20) مجلدا, و (البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) في (6) مجلدات, و(خلاصة البدر المنير) وغير ذلك, توفي سنة 804هـ ,(ذيل تذكرة الحفاظ)(1\197)

ومسك ختامه, صلى الله عليه وعلى آله صلاة مقرونة بسلامه, و بعد : فهذا مختصر في أحاديث الأحكام, ذو إتقان وإحكام, عديم المثال لم ينسج مثله على منوال, شرطي أن لا أذكر فيه إلا حديثا صحيحا, أو حسنا دون الضعيف, وربما ذكرت شيئا منه لشدة لحاجة إليه, منبها على ضعفه, مشيرا بقولي (متفق عليه) لما رواه البخاري ومسلم في ((صحيحهما)), وبقولي (رواه الأربعة) لما رواه أبو داود, و الترمذي, والنسائي, وابن ماجة, في ((سننهم)), وبقولي (رواه الثلاثة) لهم خلا ابن ماجة, وما عدا ذلك أوضح من رواه كالشافعي, وأحمد, و الدارمي في مسانيدهم, وابن خزيمة, وابن حبان, وأبي عوانة في صحاحهم, والحاكم في مستدركه, والدار قطني, و البيهقي في سننهما, وغيرهم, كما ستراه واضحا إن شاء الله تعالى, وأقتصر فيما أورده من قسم الصحيح والحسن على الأصح والأحسن مما روى فيه, وربما نبهت مع الأصح والأحسن على الصحيح والحسن وقد استخرت الله سبحانه وتعالى في ترتيب هذا المختصر المبارك على ترتيب كتاب ((المنهاج)) للعلامة محي الدين النووي رضي الله عنه في المسائل والأبواب, وخصصت هذا المختصر به لإكباب الطلبة في هذه الأزمان عليه, وانتفاعهم بما لديه, ثم وأرجو أنه واف بكل مسألة ذكرها, وورد فيها حديث صحيح أو حسن, وأما الأحاديث الضعيفة والآثار فلم أتعرض لشيء منها إلا نادرا, نعم تعرضت لهما في شرحي له المسمى : ((بعمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج)) فإذا لم تجد حديثا عقب المسألة فذلك إما لعدمه, أو لضعفه, أو لذكره في مواضع أخر من الإختصار عدم إعادته, وكذا إذا كان الحديث يصلح للاستدلال به في عدة أبواب فإني أذكره في أولها, وربما نبهت على تقدمه, كحديث : ((إنما الأعمال بالنيات...)), وحديث : ((رفع القلم عن ثلاثة...)), ثم وما وقع من الأحكام على سبيل الاستطراد فقد لا ألتزم الاستدلال عليه هناك, وأؤخر دليله إلى موضعه, كما في أغسال الحج المذكورة في باب الجمعة على سبيل الاستطراد

ثم فمن تأمل هذا المختصر حق التأمل وجده وافيا لما ذكرته, قائما بما شرطته, وسميته : ((تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج)) اهـ

51) ((البلغة في أحاديث الأحكام)) له أيضا

طبع في دار البشائر بيروت عن نسخة فريدة من مخطوطات المدرسة العمرية بدمشق , وهي مقروءة على المصنف, ومقابلة بأصله, وفي آخرها خطه , بتحقيق (محيي الدين نجيب), وعدد أحاديثه (508) حديثا بالمكرر, وبدونها (475) حديثا

قال في مقدمته :بسم الله الرحمن الرحيم, (رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً) (الكهف:10) الحمد لله على إسباغ النعم, وأشكره على دفع النقم, وأصلي على سيدنا محمد نبيه أفضل العرب والعجم, وعلى آله وصحبه أهل الفضل والكرم

وبعد : فهذه بلغة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الإمامان محمد بن إسماعيل البخاري, ومسلم بن الحجاج, مرتبة على أبواب ((المنهاج)) للعلامة محيي الدين النووي, انتخبتها من تأليفي ((تحفة المحتاج على أدلة المنهاج)) لا يستغنى عنها, مع زيادات يسيرة مهمة, ليسهل حفظها في أيسر مدة, وتكون للطالب اعتمادا وعدة, وربما ذكرت أحاديث يسيرة من أفراد ((الصحيحين)) وغيرهما, لأني لم أجد في ذلك الباب ما يستدل به غيره, أو دلالته أظهر من دلالة غيره, وإلى الله أرغب في النفع بها, إنه بيده, والقادر عليه, وهو حسبي ونعم الوكيل.اهـ

52) ((خلاصة الإبريز للنبيه طالب أدلة النبيه)) له أيضا

ذكره في إجازته التي كتبها بمكة فقال : ((الخلاصة)) على أبواب ((التنبيه)) في مجلد اهـ

- وقال (السخاوي) في ((الضوء اللامع))(6\102): قد وقفت عليه وهو كتاب جيد, ألفه بعد ((تحفة المحتاج)) وشرط فيه ألا يذكر إلا حديثا صحيحا, أو حسنا دون الضعيف, وربما ذكر حديثا ضعيفا ونبه على ضعفه

53) ((الأحكام))

للحافظ (ولي الدين أبي زرعة العراقي) الشافعي المتوفى سنة 826هـ

وهي على ترتيب ((سنن أبي داود)) ذكره (ابن فهد) في ((لحظ الألحاظ))(ص 288)وقال : كتب فيها مجلدا اهـ

54) ((بلوغ المرام في أحاديث الأحكام))

للحافظ (أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) وهو أكثر كتب الأحكام تداولا وشهرة , وذلك لشهرة مؤلفه رحمه الله ومكانته في علم الحديث
قال في أوله: بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله على نعمه الظاهرة و الباطنة, قديما وحديثا, والصلاةوالسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في نصرة نبيه سيرا حثيثا, و على أتباعهم الذين درسوا علمهم, والعلماء ورثة الأنبياء أكرم بهم وارثا وموروثا.
أما بعد : فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية, للأحكام الشرعية, حررته تحريرا بالغا, ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغا, ويستعين به الطالب المبتدئ, ولا يستغني عنه الراغب المنتهي, وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة, ولإرادة نصح الأمة, فالمراد بالسبعة أحمد, و البخاري, و مسلم, وأبو داود, و الترمذي, والنسائي, وابن ماجة, وبالستة من عدا أحمد, وبالخمسة من عدا البخاري ومسلما, وقد أقول الأربعة وأحمد, وبالأربعة من عدا الثلاثة الأول, وبالثلاثة من عداهم, وعدا الأخير, وبالمتفق عليه البخاري ومسلم, وقد لا اذكر معهما غيرهما, وما عدا ذلك فهو مبين
وسميته : ((بلوغ المرام من أدلة الأحكام)), والله أسأل أن لا يجعل ما عملنا علينا وبالا, وأن يرزقنا العمل بما برضيه سبحانه وتعالى اهـ
طبع على حجر بلكناو الهند 1837 1253هـ, و لاهور 1305هـ, و 1312 مط التمدن الصناعية 1320 هـ, ثم تعدد طبعاته

- وعلى هذا الكتاب المبارك عدة شروح منها:
1- ((شرح)) الشيخ (إبراهيم بن أبى القاسم بن إبراهيم جعمان الذؤالي) المتوفى سنة 897هـ, ذكره (السخاوي) في ((الضوء اللامع))(1\117)

2- ((شرح)) الشيخ (عبد الرحمن بن محمد الحيمي) اليمني المتوفى سنة 1068هـ , ذكره (البابانى)في ((هدية العارفين))(1\548)
5- ((شرح)) للشيخ (الحسين بن محمد المغربي اللاعي اليمني) المتوفى سنة 1119هـ, سماه : ((البدر التمام شرح بلوغ المرام)), وهو شرح حافل نقل ما في ((التلخيص الحبير)) من الكلام على متون الأحاديث و أسانيدها ثم إذا كان الحديث في البخاري نقل شرحه من ((فتح الباري)) ومن سائر شروح المتون, ولكنه لا ينسب هذه الأقوال إلى أهلها, مع كونه يسوقها باللفظ , ذكره (الشوكاني) في ((البدر الطالع)) في ترجمته (1\230)
6- وقد اختصره العلامة (محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني) في كتابه ((سبل السلام الموصلة إلى سبل السلام)) مع زيادات, وهو مطبوع مرارا, أقدمها بالهند سنة 1302 هـ, ومن آخرها وأحسنها طبعة الشيخ (صبحي حسن حلاق) بدار ابن الجوزي الرياض 1421هـ ي (4) مجلدات
7- ((شرح)) للشيخ (محمد عابد السندي) المتوفى سنة 1257هـ, ذكره (عبد الحي الحسني) في ((معارف العوارف))(ص 156)
8- ((شرح)) الشيخ (يوسف بن محمد البطاح الأهدل) اليمني المتوفى سنة 1246هـ , سماه : ((إفهام الإفهام بشرح بلوغ المرام)), ذكره (الحبشي) في ((مصادر الفكر باليمن))(ص 69)
9- ((شرح)) بالفارسية للعلامة (صديق حسن خان القنوجي) في أربع مجلدات وسماه : ((مسك الختام))
10- ((شرح)) له أيضا بالعربية سماه : ((فتح العلام)). طبع بدار الكتب العلمية 1418هـ في مجلدين بتحقيق (صلاح محمد عويضة), بدار المعارف بيروت 1422هـ في (3) مجلدات بتحقيق الشيخ (صبحي حسن حلاق)
11- ((شرح)) الشيخ (البسام), سماه : ((توضيح الأفهام)), وهو مطبوع في (7) مجلدات
ونظمه العلامة (الصنعاني), ولم يكمله, و أتمه تلميذه (الحسين بن عبد القادر الكوكباني) المتوفى سنة 1198هـ, طبع في عدن سنة

(55) ((المختصر في أحاديث الأحكام))
للشيخ (يوسف بن عبد الهادي المقدسي) الحنبلي المعروف (بابن المبرد) المتوفى سنة 904هـ ,وهو مخطوط

(56) ((الإعلام بأحاديث الأحكام))
للشيخ (زكرياء بن الأنصاري السنيكي الخزرجي الشافعي) المتوفى سنة 925هـ ,
قال في مقدمته : بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد, الذي أنزل عليه الكتاب هدى وموعظة وتفصيلا, وعلى آله و أصحابه وأتباعه بكرة وأصيلا
وبعد : فهذا مختصر يشتمل على أدلة نبوية, للأحكام الشرعية, لخصته من البخاري, ومسلم وغيرهما, ((كسنن)) أبى داود, و الترمذي, و النسائي, ولا أذكر فيه إلا ما صح, أو قاربه, بأن يكون حسنا, أو معتضدا بما يلحقه ما في الاحتجاج به, وسميته : (الإعلام بأحاديث الأحكام), والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم, وأن ينفع به مع الفوز بجنان النعيم اهـ
وقد شرحه مؤلفه في كتاب سماه : ((فتح العلام)), طبع هو وشرحه في دار الكتب العلمية 1411هـ في مجلد, بتحقيق(علي محمد معوض) و (عادل أحمد عبد الموجود)

(57) ((نظام أخبار أصول الأحكام المميز بين الحلال والحرام و شفاء الاوام))
للشيخ (عبد الله بن عامر بن علي اليمني) المتوفى سنة 1061هـ
جمع فيه بين كتاب ((الأحكام)) للإمام (للهادي) المتقدم ذكره وبين كتاب ((شفاء الأوام)) للأمير (الحسين) المتقدم

(58) ((عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب أبي حنيفة))
تأليف الشيخ (أبي الفيض محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي) الحنفي المتوفى سنة 1205هـ [25]

---

[25]- هو الشيخ أبو الفيض السيد محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسيني الحنفي,اللغوي المحدث الفقيه له مصنفات كثيرة منها (تاج العروس شرح القاموس) في (20)

طبع في مؤسسة الرسالة بتحقيق (وهبي سليمان غاوجي الألباني) في جزءين
- قال مقدمته: بسم الله الرحمن الرحيم , وصلى لله على سيدنا محمد وسلم, والحمد لله منور البصائر بحقائق معارفه, وجاعل الخواطر خزائن لدقائق لطائفه, الذي أودع القلوب من حكمه جواهر, جعل نجوم الهداية بذكره زواهر, أحمده ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواه, وأعتقد التقصير في أداء شكر ما أنعم به على عبده وأولاه, وأشهد أن لا إله إلا الله, وحده لا شريك له, شهادة تكون للنجاة وسيلة, وبرفع الدرجات كفيلة, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله, وحبيبه وخليله, , المبعوث من ذي الجلال لتبيين الحرام والحلال,.إمام المتقين, وعصمة أهل اليقين, خير الخلائق, وبحر العلوم والحقائق, الذي بعثه وطرق الإيمان قد عفت آثارها, وبت أنوارها, ووهت أرهانها, وجهل مكانها, فأحياه إحياء الأرض بالأمطار, ونشره في جميع الأقطار, وبلغ به غاية الأوطار, وأعاد روضه نضيرا, وماءه نميرا, و موارده صافية, وحلله ضافية, وأقسامه وافية, صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه, صلاة تستنزل غيث الرحمة من سحابه,وتحل صاحبها من الرضوان أوسع رحابه, و كرم تكريما, وزاده شرفا وتعظيما
ورضي الله عن إمامنا وهمامنا المقدم, ومقدمنا الأفخم , الجليل قدره, المشرق في أفق الفضائل بدره, المملوء بعلوم الشريعة صدره, بحر العلوم الزاخر, الحائز لأنواع المفاخر,المجتهد الحنيفي, الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي, أسكنه الله الفردوس الأعلى, ورواه من الكوثر الأحلى, وتغمده بالرحمة الكاملة, والمغفرة الشاملة, وعن بقية المجتهدين الكرام, والعلماء الأعلام, الذين دنوا العلوم وقرروها, وهذبوا المذاهب وحرروها, وسلكوا شعابها, وراضوا صعابها, وأعربوا عنها, وبينوا ما أستشكل منها بالأدلة القاطعة, والبراهين الساطعة, حتى وضح سبيلها للمقلدين, وصفا سلسبيلها للواردين, وراق زلالها للشاربين, وامتدت ظلالها للساربين, وأحكمت قواعدها للمستنبطين, واشتدت سواعدها للمخرجين, وعلا مكانها وثبت أركانها, أفحم من رام معارضتها, وقصد ناقضتها, فأغرق عندما انهلت سحب صوابها وهطلت,

---

مجلدا, و(شرح الاحياء), ورسائل كثيرة جدا, وفي سنة 1205هـ (عجائب الآثار)(2\104)

واضمحلت حجته عند ظهور الحق الواضح وعطلت, وعن التابعين لمنهاجهم الواضح, والمقلدين لمذاهبهم بالإحسان والعمل الصالح, وعن سائر مشايخنا الفاتحين لنا باب الفهم, المخلصين أذهاننا من الوهم, المرشدين إلى الصواب, المتكلين بحسن الجواب

أما بعد : فهذا كتاب نفيس, أذكر فيه أحاديث الأحكام التي رواها إمامنا الأعظم المشار إليه, روح الله روحه, ونور ضريحه,مما وافقه الأئمة الستة, البخاري, ومسلم, و أبو داود, و الترمذي, والنسائي, وابن ماجة في كتبهم المشهورة, و سننهم المأثورة, أو بعضهم, وأشير إلى موافقاتهم باللفظ في سياق المتن, والسند, أو بالمعنى, وقد أذكر غيرهم تبعا لهم, و إذا وجدت حديثا للإمام استدل به على حكم من الأحكام, ولم يخرجه أحد من هؤلاء الأعلام, لم أعرج عليه, إذ المقصود موافقات الأئمة المذكورين فقط, لما اشتهر فضلهم المعلوم, وسارت كتبهم في الآفاق مسير النجوم, حتى ظن من لا دراية له في الفن أن كل حديث لا يوجد في كتب هؤلاء فلا يعول عليه, وهذا القول ليس بصحيح بل مخالف النص الصريح,.معتمدا فيما أخرجته على مسانيد الإمام الأربعة عشر, المنسوبة إليه من تخاريج الأئمة, فمنها ما لأصحابه الأربعة, حماد ابنه, وأبي يوسف, ومحمد يعرف (بالآثار), والحسن بن زياد اللؤلؤي, روايتهم عنه بلا واسطة, وللأئمة من بعدهم, أي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحرث الحارثي البخاري,المعروف بالأستاذ, تلميذ أبي حفص الصغير, وأبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفرالعدل, وأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني, صاحب (الحلية), , وأبي أحمد بن عدي الجرجاني, وتامر بن الحسن الأشناني, وأبي الحسين محمد بن المظفر , وهؤلاء الستة حفاظ, والإمامين أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي, ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري, وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السعدي, وأبي بكر المقرئ, والحسين بن محمد بن خسرو. وقد جمع كل ذلك الإمام المؤيد محمد بن محمد الخوارزمي المتوفى سنة 675هـ في كتاب سماه ((جامع المسانيد)) مما وصل إلي بعضها بالسماع المتصل, وبعضها بالإجازة المشافهة, وبعضها فيما يندرج تحت الإجازة العامة, وسميت ما جمعته : (<u>عقود الجواهر المنيفة في أدلة الإمام أبي حنيفة</u>), فيما وافق الأئمة الستة, أو بعضهم, , ورتبته

ترتيب كتب الحديث, من تقديم ما روي عنه في الإعتقاديات, ثم في العمليات على ترتيب كتب الفقه, واقتصرت في كل باب على حديث أو حديثين, أو اكثر على ما تيسر وجدانه, وظهرت لي فيه الموافقة مع أحد المذكورين, وإلا فحديث الإمام [illegible] **وأحمد** [illegible] **((مجموع الحديث)), و((تخريج أحاديث شرح الرافعي))** [illegible]**, و((تقريب التهذيب)), الأربعة للحافظ ابن حجر, و((شرح جامع المسانيد)) للحافظ أبى العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفي, و((الجوهر النقي في الرد على البيهقي)) لقاضي القضاة علاء الدين علي بن عثمان الحنفي الشهير بابن التركماني, و((الجامع الكبير)) للحافظ جلال الدين السيوطي, و((المنهج المبين في أدلة المجتهدين)) للشيخ الشعراني, وغير ذلك من مسانيد , وسنن, ومعاجم, وأجزاء متفرقات, التي طالعتها واستفدت منها, ولو مسألة, مع ما انضم إليها من كتب المذهب الأصلية والفرعية, متونها وحواشيها, مما يسر الله على مراجعتها حسب الإمكان, وسعة الوقت وفرصة الزمان اهـ.**

59) ((مجموع الحديث على أبواب الفقه))

للإمام العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي) صاحب الدعوة الإصلاحية المباركة

---

[26]- هو كتاب (الدراية تخريج احاديث الهداية) للحافظ, وهو مطبوع وتأتي مقدمته

[27]- هو كتاب (التلخيص الحبير) للحافظ, وهو مطبوع وتأتي مقدمته

وهو كتاب كبير يقرب من كتاب ((المنتقى)) (للمجد ابن تيمية), وقد اشتمل على جميع الأبواب الفقهية إلا أبواب قليلة كالفرائض, والعتق وما يتعلق به
طبع سنة 1399هـ ضمن مؤلفات الشيخ الإمام قسم الحديث بتحقيق (خليل غبراهيم ملا خاطر) و(محمود بن أحمد الطحان)

60) ((منتهى الإلمام بأحاديث الأحكام))
للشيخ (محمد بن صالح حريوة السماوي) المتوفى سنة 1241 هـ
في مجلدين, وهو مخطوط ذكره الحبشي في مصادر الفكر باليمن (ص 68)

61) ((فتح الغفار لجمع أحكام سنة المختار))
للقاضي(الحسن بن أحمد الرباعي الصنعاني اليمني) المتوفى سنة 1276 تلميذ العلامة الشوكاني
قال زبارة في((نيل الوطر))(1\457\151) ألف مؤلفا حافلا نافعا جمع فيه أحاديث الأحكام, جمع فيه شوارد وفوائد زوائد على ما في المنتقى ونيل الأوطار .اهـ وكتابه طبع أخيرا ,ذكره الحبشي في ((مصادر الفكر باليمن)) (ص 73)

62) ((أنجح المساعي في الجمع بين صفتي السامع والواعي))
للشيخ (أبي اليسر فالح بن محمد الظاهري المدني) المتوفى سنة 1289هـ, طبع أولا بتحقيق السيد (عبدالله هاشم اليماني المدني), ثم طبع في دار الشريف 1414هـ بتحقيق إبراهيم بن عبدالله الحازمي
قال في مقدمته : بسم الله الرحمن الرحيم, يقول عبيدربه المتعرض لنفحة من نفحاته تسعده بقربه, فالح بن عبداله الظاهري حامدا الله تعالى لذاته, ومصليا ومسلما على أشرف مخلوفاته, محمد المبعوث بدين الفطرة, وعلى آله وأصحابه القائمين له بالمحبة والنصرة, في حالتي المنشط والمكره, بدون توان ولا فترة
أما بعد : فإن المصيب في العقليات واحد, والمخطئ آثم بل كافر, إن نفى الإسلام, وهو التصديق بوجود إله واحد

متصف بصفات الكمال, و الإيمان برسله الصادقين في المقال, والإعتراف بوعد بثواب, ووعيد بعقاب, لهذا الهيكل الإنساني في المآل, والقيام بعبادات يمجد الله تعالى فيها بنعوت الجلال, والإنقياد للقوانين الشرعية الحافظة للأمور الدينية من طوارق الإختلال, وهذا إجمال تفصيله ما أودعته في هذا المؤلف الذي جمعته, وسميته : (أنجح المساعي في الجمع بين صفتي السامع والواعي)
وما هو إلا أحاديث نبوية, وحكم مصطفوية, ليس فيها لي إلا زيادة الترصيف إجادة, وإيضاح المعنى لتتم الإفادة, والذي حداني على ذلك أن فن الحديث في هذه القرون الثلاثة الأخيرة قد قويت شوكته, وعلت في الخافقين رتبته, وارتفع له أعلى منار, وتبين أن زمنه قد استدار, والسبب في ذلك بديارنا الحجازية وجود مسانيد الحجاز السبعة, أولهم الحافظ الفقيه العلامة أبو مهدي عيسى الثعالبي الجعفري المتوفى سنة اثنين وثمانين وألف [28], ويليه الإمام المسند العلامة محمد بن محمد بن سليمان الروداني, ويليه الإمام المسند العلامة أبو إسحاق الكوراني السهراني [29], بضم السين المهملة فالهاء فراء فالالف فالنون, ويليه الفقيهةالمسندة قريش الطبرية آخر فقهاء الطبريين, تروي عاليا عن الإمام عبدالواحد بن إبراهيم الحصاري المكي, عن السيوطي, و زكرياء, وبيني وبينها واسطتان, ووفاتها سنة سبع ومائة وألف, ويليها أبوالبقاء, وأبو الاسرار حسن بن علي العجيمي الأنصاري, ويليه الشمس محمد بن أحمد النخلي, ويليه الإمام المسند عبدالله بن سالم البصري المتوفى سنة أربع وثلاثين و مائة وألف, وهو آخرهم وفاة
وأسانيدي المتصلة بهم مبينة في ثبتي الذي عنوانه: ((ما تشتد إليه الحال وحاجة الطالب الرحال)) كأصله ((شيم

---

[28]- هو الشيخ العلامة جار الله أبو مكتوم عيسى بن محمد المغربى الجعفرى الثعالبى الهاشمى نزيل المدينة المنورة ثم مكة المشرفة امام الحرمين وعالم المغربين والمشرقين له مؤلفات منها (مقاليد الاسانيد) ذكر فيه شيوخه المالكيين, ترجمته في (خلاصة الأثر) (3\240)

[29]- هوشيخ الشيوخ برهان الدين ابراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني المدني, لازم الصيفي القشاشي ويه تخرج و أجازه الشهاب الخفاجي والشيخ سلطان , توفي سنة 1101هـ ترجمته في (عجائب الآثار)(1\117)

البارق من ديم الهارق)), وإذا جعلت أيها الموفق هذا المجموع سميرك, بل أميرك, فأنت المدني الماهر, بل الرباني الذي لم يزل على الحق ظاهر, أنشدنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله محمد بن علي السنوسي الحسني الشريف المغربي, أخبرنا شيخنا الأستاذ ابوسليمان العجيمي حفيد المسند المذكور, أنشدنا الإمام المسند الشيخ محمد سعيد صفر المدني المحدث الحنفي نظمه ((رسالة الهدى)) [30] ومنها :

وقول أعلام الهدى لا يعمل *** بقولنا بـدون نص يقبـــل
فيه دليل الأخـذ بالحديث *** وذاك في القديم والحـــديث
قال أبو حنيـفة الإمــام *** لا ينبغي لمــن لـه إسـلام
أخذ بأقـوالي حتى تُعرَضَـا *** على الكتاب والحديث المرتضى
ومالك إمـام دار الهجــرة *** قال وقد أشـار نحو الحجـرة
كل كلام منـه ذو قبـول *** ومنه مردود سوى الرسـول
والشافعي قـال إن رأيـتم *** قولي مخالفــا لم رويتــم
من الحديث فاضربوا الجدارا *** بقولي المخالف الأخبــارا
وأحمد قال لهـم لا تكتبـوا *** ما قلته بل أصل ذلك اطلبوا
فاسمع مقـالات الهداة الأربعة *** واعمل بها فإنها منفعــة
لقمعها لكــ ذي تعصـب *** والمنصوفون يكتفـون بالنبي
إلى أن قال:

وقال بعض لو أتتـني مائـة *** من الأحاديث رواها الثقة
وجائني قـول عن الإمــام *** قدمته يا قبح ذا الكـلام
من استخـف عامدا بنص مـا *** عن النبي جا كفرته العلما
فليحذر المغـرور بالتعصـب *** من فتنة برده قول النـبي
إلى أن قال في رد قولهم إن الإجتهاد انقطع :

إن قيل بالعجز مع المخالفـه *** قال النبي لا تزال طـائفة
أو قيل بالعجز عن التحديث *** فعصرنا أكـثر للحديـث
كم تـرك الأول للآخيـر *** وذاك فضل الواسع القدير
واعجب لما قالوا من التعصب *** أن المسيح حنفي المذهب

---

[30]- هو الشيخ محمد سعيد بن محمد أمين سفر المدني الحنفي الأثري,شيخ (صالح الفلاني), نزيل كة والمدرس بحرمها, المتوفى سنة 1194هـ ترجمه الكتاني في (فهرس الفهارس)(2\986) وقال: له قصيدة عجيبة في الحض على السنة, و العمل بها, والرد على متعصبة المقلدة, سماها (رسالة الهدى)

والحاصل أنه قد جرب على ممر الأعصار, ، محلا تكثر فيه مقلدة المذاه لا بد أن يؤول أمره إلى البدع و الدمار, ووقوعه بآخرة في قبضة الفجرة الكفار, فالواجب على المسلمين وأهل حلف الفضول, أن تكون الصولة دائما فيهم الأقوال الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم اهـ

(63) ((فيض الغفار في أحاديث المختار))

للشيخ (أحمد الداه الشنقيطي) المتوفى بعد سنة.1389هـ.

طبع ((فيض الغفار)) في دار الفكر بيروت بدون تاريخ بتعليق الشيخ (عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري), ومعه شرح للمؤلف عليه سماه ((فتح الإله)), قال في أوله :

بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله الذي جعل العلم أفضل ما سعى له وما له المرء دعى, ولا سيما علم الحديث, فإنه أفضل العلوم واشرفها, والصلاة والسلام على من أعطي جوامع الكلم, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه, ومن تبعه إلى يوم الدين

وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه, ولا سيما في رمسه, وفي وقوفه بين يدي الإله, الطالب من ربه أن يقابله بما يرضاه, وأن يجعل الجنة الفردوس مثواه, محمد بن أحمد الملقب بالداه, الشنقيطي إقليما

فإني جمعت في هذا المصنف ما اتفق عليه الصحاح الخمسة [31] من الأحاديث التي تتعلق بالأحكام, تاركا السند و التكرار, وإن اتفقوا في اللفظ والراوي أثبت بلفظ البخاري غالبا, ومسلم نادرا, وإن اختلفوا في اللفظ أو الراوي و اتحد المعنى أتيت بلفظ المخالف

---

[31]- المؤلف إمام جامع الختمية بالأبيض السودان, ولد سنة 1334هـ بشنقيط, وتفقه على علمائها في المذهب المالكي, ثم انتقل إلى الحرمين الشريفين, وأقام بهما مدة له مصنفات منها (اختصار سنن البيهقي) طبع في (5) مجلدات في دار الفكر , و(الآيات المحكمات في آيات الأحكام ط) و(فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة) ط) و(الفتح الرباني شرح نظم الرسالة)

[32]- إطلاق الصحاح على الكتب الستة فيه تساهل كبير قال الحافظ العراقي في ألفية الحديث:

ومن عليها أطلق الصحيحا *** فقد أتى تساهلا صريحا

والصحاح الخمسة هي : ((صحيح البخاري)), وهو محمد بن إسماعيل البخاري, ولد ببخارى يوم الجمعة ثالث شوال سنة مائة وأربع وتسعين, وتوفي ليلة عيد الفطر سنة مائتين وست وخمسين, تربى في بلاده, وحفظ القرآن, وتفقه في الدين, و برع في علم الحديث, وألف كتابه (الجامع الصحيح) في ست عشرة سنة, وضمنه أربعة آلاف حديث أصول دون المكرر, والمكرر سبعة الاف ومائتان وخمسة وسبعون

و((صحيح مسلم)) وهو مسلم بن الحجاج النيسابوري, ولد سنة مائتين وست, وتوفي سنة إحدى وستين ومائتين,

وكان [illegible]

[illegible]

64) ((إحياء السنن))

للشيخ (أشرف علي التهانوي) الهندي الحنفي

جمع فيه أدله أبى حنيفة من الأحاديث, ورتبها على الأبواب الفقهية, ولكن مسودة هذا الكتاب قد ضاعت قبل طبعها اهـ من مقدمة ((إعلاء السنن))(ص 6).

65) ((جامع الآثار))

له أيضا, جمع فيه أدلة الحنفية مع التنبيه الموجز على كيفية الاستنباط منها, و أضاف إليها تعليقا عليه سماه : ((تابع الآثار)), ذكر فيه توجيه الأحاديث المعارضة في الظاهر, وقد طبع كلاهما في جزء لطيف في المطبع القاسمي بديوبند الهند 1315هـ طبعة حجرية , وصل فيه إلى أبواب الصلاة .اهـ ((إعلاء السنن))(ص 6)

66) ((إحياء السنن)) أيضا

للشيخ (أحمد حسن السنبهلي) الهندي الحنفي

جمع فيه أحاديث و أثارا مع الكلام على أسانيدها باختصار, ثم شرحه في تعليق سماه : ((التوضيح الحسن)) , للشيخ (ظفر أحمد العثماني) عليه كتاب ((الاستدراك الحسن على إحياء السنن))

67) ((إعلاء السنن))

للشيخ (أشرف على التهانوي) الهندي الحنفي المتوفى سنة 1262هـ

طبع في دار الكتب العلمية 1997 في (21جزءا ضمن 16 مجلدا) وعدد أحاديثه (6123) حديثا, ثم شرحه بكتاب سماه : ((إسداء المنن)), وقد سمى كتابه أولا : ((إحياء السنن)), ثم غيره إلى ((إعلاء السنن))

- وهذه خطبة ((إحياء السنن)) الأولى:

الحمد لله أستعينه, وأستغفره, ونعود بالله من شرور أنفسنا من هدي الله فلا مضل له, ومن يضلل فلا هادي له, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة من يطع الله ورسوله فقد رشد, ومن يعص الله ورسوله فلا يضر إلا نفسه, ولا يضر الله شيئا

وبعد : فهذه جملة من الأدلة على بعض الفروع من مذهب أقدم الأئمة الأربعة المشهورين المجتهدين في الدين (أبي حنيفة النعمان) رضي الله عنه وعنهم وعن أتباعهم أجمعين , مست الحاجة غليها في هذا الزمان حيث أطال الطاعنون ألسنتهم فيه و فلم يبق للسكوت مساغ, وقد كنت سودت من قبل بسنين بعض ذلك في جميع الأبواب الفقهية وسميته : ((بإحياء السنن)) لكنه ضاع عني, والحمد لله على كل حال و ثم بعد برهة من الزمان عدت في كتابة بعضه

على منهج السابق , وسميته : ((بجامع الآثار)) وقد شاع بحمد الله تعالى , لكنه لم يتجاوز أبواب الصلاة, ولم يتيسر لي أسباب تكميله, وتنميته, على أن من الله تعالى علي الآن حيث وفقني للعود غليه بإشارة بعض الناس, من المشتغلين لدي بخدمة العلم [33], وشاركني هذا الخطب وأعانني منهجه عن منهج الجامع على المنهج السابق, لكونه سهلا خاليا عن التعب مراعيا فيه ترتيب ((الهداية)), ولم أكتف في هذه النوبة على المسائل الإختلافية المقصودة بالجمع, بل أضفت غليها بعض الفروع المتفق عليها, لفوائد مخصوصة

ولما كان هذا مشاكلا لتسويد ((إحياء السنن)) رأيت أن اسميه بذلك الإسم القديم, ليكون أيضا إحياء للدارس الرميم, والله الموفق لإتمام كل أمر عظيم وخطب جسيم, وعلقت عليه ((تعليقا)) موضحا لمعاني الأحاديث , وباحثا عن أسانيدها , وسميته : ((بالتوضيح الحسن على إحياء السنن))

ثم اعلم أني قد كنت رأيت هذا الكتاب إلى كتاب الحج حرفا حرفا بعد أن ألفه المشير المذكور , وغيرت مواضع منه حيث وجدت الحاجة ماسة إليها, ثم بدا له ينظر فيه ثانيا ويعير ما يحتاج إلى التغيير لزعمه السعة في نظره, فاصلح مواضع كثيرة, مما كتب قبل, وقد راجع إلي فيما اشتبه عليه الأمر في قليل من هذا المواضع, واستقل بتحرير أكثره, حتى تغير الكتاب عن منهجه وانقلب موضوعه, ولم أطلع على ذلك غلا بعد طبع الحصة الأولى منه, وهي هذه في يدك, ولذا احتيج على تأليف الاستدراك عليه كما ستجد الإحالة عليه في كثير من المواضع بالهندية على الحاشية والله المستعان, وكان الشرع في ذلك للجمعة الأخيرة من رمضان المبارك سنة 1331هـ من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف سلام وتحية اهـ

وهذه خطبة ((إعلاء السنن)):

الحمد لله أستعينه واستغفره, ونعوذ بالله من شرور أنفسنا من يهدي الله فلا مضل له , ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له , وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة , من يطع الله ورسوله فقد رشد, ومن يعص الله ورسوله فلا يضر إلا نفسه, ولا يضر الله شيئا

---

[33] - هو الشيخ (أحمد حسن السنبهلي)

أما بعد : فيا أخي انظر أولا في الحصة الأولى من((إحياء السنن)) ينكشف لك حقيقة الرسالة
ثم اسمع ثانيا أنها مست الحاجة لأجل بعض الأسباب التي لا طائل تحت ذكرها إلى تفويض خدمة تأليفها على ابن أختي الفطن البارع الذكي المولوي (ظفر أحمد) ثبته الله على المنهج الأرشد وتبديل اسمها من ((إحياء السنن)) على ((إعلاء السنن)) واسم تعليقها من التوضيح الحسن)) إلى ((إسداء المنن)) مع بقاء اسم ترجمتها على خالها, وترميم بعض مقامات الحصة الأولى منها التي أشيعت سابقا, وتلقيب مجموع المضاف والمضاف غليها بالحصة الأولى من ((إعلاء السنن)) فإذن هذه هي الحصة الثانية منها وسرحت النظر فيها كالأولى حرفا حرفا فوجدتها والحمد لله أحسن من الأولى رواية ودراية وكفاية في موضوعها, وباقي التزاماتها في تغير بعض المواضع , وهو يسير بكثير, وتمييز كلامي من كلامه, ونحو ذلك كالأولى, ولله الحمد لله على ما أبدى وأسدى, وللآخرة خير لك من الأولى اهـ
ولهذا الكتاب ثلاث مقدمات :
الأولى : سماها ((إنهاء لسكن على من يطالع إعلاء السنن)) من تأليف الشيخ (ظفر أحمد العثماني) , شرح فيها قواعد مهمة من أصول الحديث على مذهب الفقهاء الحنفية, طبعت أولا طبعة حجرية , وأخرى في كراتشي, ثم ثالثة بتحقيق الشيخ (عبد الفتاح أبو غدة الحنفي), وغير اسمها إلى : ((قواعد في علوم الحديث)), وطبعت في دار الفكر العربي بيروت 1990 بدون تحقيق
وقد رد على ما فيها من شطط وإجحاف العلامة الشيخ (بديع الدين الراشدي) المتوفى رحمه الله سنة 1416هـ في كتاب ((إماء الزكن بجواب إنهاء السكن)), طبع في مؤسسة غراس الكويت 1224هـ اسم ((نقض قواعد في علوم الحديث)) في مجلد بتحقيق الشيخ (صلاح الدين مقبول أحمد)
الثانية : الجزء الثاني من ((إنهاء السكن)) وهي مقدمة فقهية لكتاب ((إعلاء السكن)) ألفها الشيخ (حبيب أحمد الكيرواني)) طبعت في كراتشي طبعة حجرية , ثم في دار الفكر العربي بيروت
الثالثة : ((إنجاء الوطن عن الإزدراء بإمام الزمن)) من تأليف الشيخ (طفر أحمد العثماني), في ترجمة أبي حنيفة

وأصحابه وتلامذته , طبع في دار الفكر العربي بيروت 1989 باسم : ((أبو حنيفة وأصحابه))

68) ((آثار السنن))
للشيخ (محمد بن علي النيموي) الهندي الحنفي المتوفى سنة 1322هـ
طبع في المكتبة الامدادية بباكستان,عدد أحاديثه (1114) حديثا, وصل فيه إلى كتاب الجنائز, وغدد أحاديثه (1114) حديثا
قال في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم , نحمدك يا من جعل صدورنا مشكاة لمصابيح الأنوار, ونور قلوبنا بنور معرفة معاني الآثار, ونصلي ونسلم على حبيبك المجتبى المختار, ورسولك المبعوث بصحاح الآثار, وعلى آله الأخيار, وأصحابه الكبار, ومتبعيهم الذين اختاروا سنن الهدى واستمسكوا بأحاديث سيد الأبرار
أما بعد فيقول الخادم للحديث النبوي (محمد بن علي النيموي) إن هذه نبذة من الأحاديث والآثار, وجملة من الروايات والأخبار, انتخبتها من الصحاح والسنن, والمعاجم و المسانيد, وعزوتها إلى من أخرجها, و أعرضت عن الإطالة بذكر الأسانيد, وبينت أحوال الروايات التي ليست في الصحيحين بالطريق الحسن
وسميت هذا الكتاب مستخيرا بالله تعالى ((بآثار السنن)) , أسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم, ووسيلة إلى لقائه في جنات النعيم .اهـ
و(للنيموي) ((تعليق)) عليه سماه : ((التعليق أحسن)) و((تعليق التعليق)), طبعا بهامش ((آثار السنن)) , قال الشيخ (عبد الحي الحسني) في ((معارف العوارف))(ص 146): كل ذلك من أبواب الطهارة إلى آخر أبواب الصلاة وقد استفاد في تأليفه من الشيخ (أنور شاه الكشميري الديوبندي), فكان يعرض عليه ما يؤلفه قطعة قطعة, حتى كان الشيخ ((أنور)) كالمرافق له في تأليفه , إلا انه تعصب فيه لمذهب الحنفية , ولذلك رد عليه الشيخ (محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري) صاحب ((تحفة الأحوذي)) المتوفى سنة 1353هـ في كتاب سماه : ((أبكار المنن في تنقيذ آثار السنن))

قال في أوله :هذه فوائد علقتها على ((آثار السنن)) وعلى تعليقه ((التعليق الحسن)) , وعلى تعليق تعليقه المسمى : ((تعليق التعليق)) كلها للمولوي (ظهير أحسن النيموي) أكثرها اعتراضات عليه, ومناقشات أو مباحثات معه.اهـ , وهو كتاب حافل كمل في 264 صفحة.اهـ من مقدمة ((التحفة))

69) ((اللباب المنتقى الملتقى بين بلوغ المرام والمنتقى))
للشيخ (يحيى بن محمد بن لطف الله شاكر اليمني) المتوفى سنة 1370هـ
ذكره (الحبشي) في ((مصادر الفكر باليمن))(ص 78)

الملحق الأول

اعلم رحمك الله أني وجدت كتبا منسوبة لمصنفيها ذكرت في كتب التراجم وغيرها , وسميت باسم ((الأحكام)), ويحتمل أن تكون قد صنفت في أحكام القضاء ومسائله , ويحتمل أن تكون في أحاديث الأحكام, ولم يزد من ذكرها على وصفها أنها في ((الأحكام)) ولذلك ذكرتها هنا لتعلم, ولئلا تستدرك والله الموفق

70) ((كتاب في الأحكام))
(لأبي الوليد حسان بن محمد بن أحمد بن هارون النيسابوري) الشافعي شيخ خراسان المتوفى سنة 349هـ
قال (الذهبي) في ((السير))(15\494) : صنف الأحكام على مذهب الشافعي

71) ((كتاب في الأحكام))
(لأبى الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجياني) المالكي المتوفى سنة 486 هـ
قال (الذهبي) في ((السير))(19\26): صنف في الأحكام كتابا حسنا اهـ
وذكره أيضا (ابن الابار) في ((التكملة))(2\154)

72) ((كتاب في الأحكام))
(لتقي الدين أبي العباس أحمد بن المبارك ابن نوفل النصيبي الخرفي)
قال (الذهبي) في ((معرفة القراء الكبار))(2\681\648) :
صنف كتابا في الأحكام

73) ((كتاب الأحكام))
للشيخ (أبى عبد الله محمد بن عيسى الأزدي) ويعرف (بابن المناصف)
ذكره (ابن الأبار) في ((التكملة))(2\121\314)

74) ((كتاب في الأحكام))
للشيخ (أبي الحجاج يوسف بن علي الأنصاري) من أهل قرطبة يعرف بالجميمي
ذكره (ابن الأبار) في ((صلة الصلة))(4\219)

75) (منار الأحكام))
تأليف الشيخ (ثناء الله المظهري الفانيفتي الهندي) من تلامذة الشيخ (ولي الله الدهلوي)
ذكره في مقدمة ((نصب الراية))(ص 50)

الملحق الثاني

76) للحافظ أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي البكري الحنبلي المتوفى سنة 579هـ كتاب ((التحقيق في أحاديث التعليق))

والكتاب وإن كان كتابا مسندا يذكر الأحاديث بأسانيده , وليس منهجه كمنهج كتب الأحكام الغير مسندة ويصنف ضمن كتب الخلاف الفقهي, فإن مؤلفه يورد المسائل الفقهية التي يبناها, ثم يعرض رأي المخالف كل ذلك بذكر الأحاديث التي يعتمد عليها الفريقان, فهو بذلك ذكر شطرا كبيرا من أحاديث الاحكام , فأحاديث تبلغ (2072) حديثا, وهو بهذا النحو قريب من كتب الأحكام , ولذا أحببت ذكره قال في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم, أحمد الله على الإنعام المترادف, وأشكره على الإكرام المتكاثف, حمدا يقوم بشكر التالد والطارف, وشكرا يصدر من مقر بالفضل عارف, وكيف لا وبحر فهمي يهمي, وكم فهم واقف, وبصر بصيرتي في العلوم ينفي, في نقده الزائف, وأصلي على أشرف راكب وملب و طائف, محمد الذي شرع أحسن الشرائع, و وظف أزين الوظائف, وعلى كل من صحبه وتبعه خالفا لسالف

وبعد : فهذا كتاب نذكر فيه مذهبنا في مسائل الخلاف, ومذهب الخالف, ونكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصف, لا نميل لنا و لا علينا فيما نقول ولا نجازف, وسيحمدنا المطلع عليه إنه كان منصفا والواقف, ويعلم أنا أولى بالصحيح من جميع الطوائف, و الله الموفق لأرشد الطرق و أهدى المعارف

فصل : كان السبب في إثارة العزم لتصنيف هذا الكتاب أن جماعة من إخواني و مشايخي في الفقه, كانوا يسألوني في زمن الصبا جمع أحاديث (التعليق) [34] وبيان ما صح منها, و ما طعن فيه, و كنت أتوانى عن هذا لشيئين,

---

[34]- ((التعليق)) كتاب في الخلاف العالي من تأليف الشيخ الإمام (أبي يعلى الفراء محمد بن الحسين) الحنبلي المتوفى سنة 526هـ , وهو مخطوط المجلد الرابع منه يبتدئ بكتاب الحج وينتهي بكتاب العتق (دار الكتب المصرية رقم 140 فقه حنبلي)

أحدهما اشتغالي بالطلب, والثاني ظني أن ما في التعاليق في ذلك يكفي, فلما نظرت في التعاليق, رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة, يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح, ويعرض عن الصحاح, ويقلد بعضهم بعضا فيما ينقل, ثم قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام :
القسم الأول : قوم غلب عليهم الكسل, ورأوا أن في البحث تعبا و كلفة, فتعجلوا الراحة, واقتنعوا بما سطره غيرهم
والقسم الثاني : قوم لم يهتدوا إلى أمكنة الحديث, وعلموا أنه لا بد من سؤال من يعلم هذا, فاستنكفوا عن ذلك
والقسم الثالث : قوم مقصودهم التوسع في الكلام, طلبا للتقدم والرئاسة, واشتغالهم بالجدل والقياس, ولا التفات لهم إلى الحديث, لا إلى تصحيحه, ولا إلى الطعن فيه, وليس هذا شأن من استظهر لدينه, وطلب الوثيقة من أمره, ولقد رأيت بعض الأكابر من الفقهاء ويقول في تصنيفه عن ألفاظ قد أخرجت في الصحاح : لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ [illegible] [35] [illegible] [36] [illegible] [37] [illegible]

---

[35]- هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال الفقيه الحنبلي, صنف (الجامع) في عدة مجلدات, و(السنة), و(العلل لأحمد ابن حنبل), توفي سنة 311هـ
[36]- هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر المعروف بغلام الخلال, فقيه حنبلي,كان أحد أهل الفهم موثوقا به في العلم متسع الرواية مشهورا بالديانة, له مصنفات منها (الشافي) و(المقنع) و (تفسير القرآن)و (الخلاف مع الشافعي), وغير ذلك, توفي سنة 363هـ , ترجمته في (طبقات أبي يعلى)(2\119)
[37]- هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري المعروف بابن بطة, محدث حنبلي, سافر الكثير إلى مكة والثغور والبصرة وغير ذلك من البلاد, له مصنفات كثيرة منها (الإبانة الكبيرة) و(الإبانة الصغيرة) و(السنن) وغير ذلك, قيل إنها تزيد على مائة مصنف توفي سنة 387هـ ,ترجمته في (طبقات أبي يعلى)(2\144\622)

وللكتاب (مختصر) للحافظ (أبي عبد الله الذهبي), طبع في مكتبة الباز مكة 1422هـ بتحقيق (رضوان جامع رضوان) في مجلدين

و (مختصر) آخر للشيخ (برهان الدين إبراهيم بن علي الحنفي) المعروف (بابن عبدالحق الدمشقي) المتوفى سنة 744هـ

وقد هذبه واختصره أيضا الحافظ (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي) الحنبلي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه ((تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق))

طبع (التنقيح) في دار الكتب العلمية 1419هـ في (3) مجلدات بتحقيق (أيمن صالح شعبان) قال في مقدمته:

بسم الله الرحمن الرحيم, اللهم صل على وسلم على محمد وآله, الحمد لله نحمده ونستعينه, ونستهديه و نستغفره,

ونعوذ بالله من شرور أنفسنا, ومن سيئات أعمالنا, من يهده الله فلا مضل له , ومن يضلل فلا هادي له, وأشهد أن لا إله إلا الله, وحده لا شريك له, و أشهد أن محمدا عبده ورسوله, وعلى آله وسلم تسليما كثيرا
أما بعد : فهذا كتاب أذكر فيه المسائل والأحاديث التي ذكرها الشيخ الإمام العلامة الحافظ أبوالفرج بن الجوزي رحمه الله في كتاب (التحقيق) محذوفة الأسانيد في الغالب منه إلى مؤلفي الكتب من الأئمة الحفاظ, كالإمام أحمد, و البخاري, ومسلم, والترمذي, والنسائي, والدراقطني, وغيرهم
ثم أتبعها بزيادات مفيدة, من ذكر من روى الحديث, أو صححه, أو ضعفه, وذكر بعض علل الأحاديث, والتنبيه على أحوال رجل سكت عنهم المؤلف, وهم غير محتج بهم, أو محتج بهم تكلم فيهم, وهم صادقون محتج بهم, ورجال وثقهم في موضع, وضعفهم في موضع آخر, وغير ذلك من الزيادات المحتاج إليها, و ذلك على وجه الإختصار في الغالب, و أكتب في أول الزيادة (ز) بالأحمر, وآخرها دائرة (o) بالأحمر أيضا , لكي يتميز من كلام المؤلف, وسميته كتاب : (تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق), والله أسأل أن ينفع به, إنه قريب مجيب, و ما توفيقي إلا بالله, عليه توكلت, وإليه أنيب اهـ

تم بحمد الله وتوفيقه ترتيب و التعليق على هذا البحث المبارك سائلا الله العلي القدير
أن ينفع به المسلمين وذلك على يد أبي يعلى البيضاوي عفا الله عنه
في 14 منربيع الأول 1426هـ من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم
تم

مصادر البحث

((كشف الظنون)) , طبعة دار الفكر
((الرسالة المستطرفة)) للكتاني, طبعة دار البشائر
((ذيل طبقات الحنابلة)) لابن رجب , طبعة دار الكتب العلمية
مقدمة كتاب ((نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام)) - دراسة (د فاروق حمادة) طبعة دار الثقافة 1408هـ
مقدمة كتاب ((الإمام في معرفة أحاديث الإحكام لابن دقيق العيد)) دار المحقق الرياض 1420هـ بتحقيق (سعد بن عبد الله آل حميد)
مقدمة كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) لابن القطان)) طبع في دار طيبة بالرياض 1997 في (6) مجلدات بتحقيق (الحسين آيت سعيد)
مقدمة كتاب ((الأحكام الكبرى)) (لعبد الحق الإشبيلي) طبعة في مكتبة الرشد الرياض 1422هـ بتحقيق (أبي عبد الله حسين بن عكاشة)
مقدمة كتاب طبعة ((خلاصة الأحكام)) للنووي في مؤسسة الرسالة 1997 في مجلدين بتحقيق (حسين إسماعيل الجمل)
مقدمة كتاب ((التخريج المحبر الحثيث لأحاديث المحرر في الحديث لابن عبد الهادي)) للشيخ (سليم الهلالي) طبع في دار ابن حزم 1425هـ